نموذج ترخيص

أنا الطالب : هيا حسين عبدالله الطراونة أمنح الجامعة الأردنية و/ أو من تفوضه ترخيصاً غير حصري دون مقابل بنشر و / أو استعمال و / أو استغلال و / أو ترجمة و / أو تصوير و / أو إعادة إنتاج بأي طريقة كانت سواء ورقية و / أو إلكترونية أو غير ذلك رسالة الماجستير / الدكتوراه المقدمة من قبلي وعنوانها.

تقييم السياسات الاجتماعية لعمالة الأطفال في الأردن

وذلك لغايات البحث العلمي و / أو التبادل مع المؤسسات التعليمية والجامعات و / أو لأي غاية أخرى تراها الجامعة الأردنية مناسبة، وأمنح الجامعة الحق بالترخيص للغير بجميع أو بعض ما رخصته لها.

اسم الطالب: هيا حسين الطراونة

التوقيع: هيا

التاريخ: ١٦/٨/٢٠١٥

ب

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة/الأطروحة (**تقييم السياسات الاجتماعية لعمالة الأطفال في الأردن**) وأجيزت بتاريخ ٢٠١٥/٨/٩.

أعضاء لجنة المناقشـــــة	التوقيـــــع
الدكتور محمد خالد المعاني، مشرفاً أستاذ مشارك - العمل الاجتماعي	....
الدكتور خليل إبراهيم الهلالات، عضواً أستاذ مساعد - العمل الاجتماعي	....
الدكتور محمود محمد الكفاوين، عضواً أستاذ مساعد - العمل الاجتماعي	....
الدكتورة لبنى مخلد العضايلة،عضواً أستاذ مشارك - علم الاجتماع (جامعة البلقاء التطبيقية)	....

تقييم السياسات الاجتماعية لعمالة الأطفال في الأردن

إعداد

هيا حسين الطراونة

المشرف

الدكتور محمد المعاني

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

العمل الاجتماعي

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

آب 2015

تقييم السياسات الاجتماعية لعمالة الأطفال في الأردن

إعداد

هيا حسين الطراونة

المشرف

الدكتور محمد المعاني

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

العمل الاجتماعي

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

آب 2015

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة (تقييم السياسات الاجتماعية لعمالة الأطفال في الأردن) وأجيزت بتاريخ 9/ 2015/8.

أعضاء لجنة المناقشة	**التوقيـــــــع**
الدكتور محمد خالد المعاني (مشرفا)	**..............................**
أستاذ مشارك – العمل الاجتماعي	
الدكتور محمود محمد الكفاوين (عضوا)	**..............................**
استاذ مساعد– العمل الاجتماعي	
الدكتور خليل إبراهيم هلالات (عضوا)	**..............................**
استاذ مساعد – العمل الاجتماعي	
الدكتورة لبنى مخلد العضايلة (عضوا)	**..............................**
أستاذ مشارك – العمل الاجتماعي – جامعة البلقاء التطبيقية	

الإهـــــــداء

إلى من علماني بعد الله ما لم أكن أعلم، إلى من قرئا على قلبي (ن والقلم وما يسطرون)، إلى والديّ وهما يتوشحا بغيوم السماء ويضيئا لغة العظمة من ألفها إلى الياء.....

إلى ثلاثة ألجأ إليهم طمعاً في الارتقاء مثلما لجأ موسى إلى ثلاثة أعذار وهو يتبع الخضر على أن يعلمه مما عُلم رشداً: إلى أشقائي (محمد، حارثه، ثابت) الذين يصاحبوني مهما سألتهم ويقبلوا أعذاري قبل أن أقدمها...

إلى من أُلزم حرف الياء في آخر اسمها ليكون لي فيه كل النصيب، إلى (وعدي) بغدٍ أجمل وهناء لا يكل ولا يرحل، ما أجملك وأنتِ تشددين أزري وتنيرين محطات عمري... إلى شقيقتي وعد وهي تقطف النجوم وتغرسها في أعماق روحي وإلى زوجها الخالد بالأخلاق والأصل "خالد"....

إلى صباي الذي يشرق أكثر كلما تقدم معي ومن حولي، إلى موفدة السماء ومراسلة القلوب العامرة بإنسانيتها، إلى ابنة شقيقتي صبا وهي تؤثرني على نفسها على حين فرحة وتحجب عني الحزن إذا صار على شفا حفرةٍ من باب غرفتي...

إلى رفيقات الدرب والعمر... إلى من اخترتهن لعمري ركناً تتبدل الدنيا وهن يستحلن مقام الزاوية... لا يستقيم عمري ولا يكتمل إلا معكن وبكن... ولو كان لي ان اختار لموتي رفيقا أيضا فسأختاركن انتن... وعد، حنين، روان، رغد.

أهدي جهدي المتواضع،،،

الشكر والتقدير

لا يسعني بعد الانتهاء من إعداد هذا البحث إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور محمد المعاني الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث حيث قدم لي كل النصح والإرشاد طيلة فترة الإعداد فله مني كل الشكر والتقدير.

كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الدكتور محمود الكفاوين الذي كان داعماً قوياً لي وموجهاً للطريق الصحيح.

كما وأتقدم بالشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على تفضلها بقبول مناقشة هذه الرسالة، وأقول لهم جزاكم الله خيراً.

والشكر الموصول لكل من دعمني بأي شكل من الأشكال في إعدادي لهذا البحث.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

تقييم السياسات الاجتماعية لعمالة الأطفال في الأردن

إعداد

هيا حسين الطراونة

المشرف

الدكتور محمد المعاني

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم السياسات الاجتماعية لعمالة الأطفال في الأردن وذلك من خلال دراسة المواثيق الدولية التي وقع عليها الأردن، وأهم الاستراتيجيات والسياسات والخطط الوطنية العاملة في مجال عمالة الأطفال بالإضافة إلى آلية تطبيق هذه الاستراتيجيات من خلال البرامج التي تم تطبيقها على أرض الواقع.

ومن أجل تحقيق هذا الغرض تم استخدام المنهج الكيفي لتكوين فهم أعمق للسياسات الاجتماعية والاستراتيجيات الوطنية من ناحية التصميم وآلية تطبيقها وتحليل الوثائق الصادرة عن أهم المؤسسات المعنية بعمالة الأطفال في الأردن والمتمثلة بوزارة العمل، وزارة التنمية الاجتماعية، والمجلس الوطني لشؤون الأسرة. ونظراً لاستخدام هذا المنهج فقد استخدمت الباحثة أيضا المقابلة المتعمقة مع عينة من الخبراء في مجال عمالة الأطفال والعاملين في برامج مكافحة عمالة الأطفال.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أنه بالرغم من التزام الأردن بالتوقيع على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بعمالة الأطفال إلا أن هناك ضعفا في تصميم وتنفيذ السياسات الخاصة بمكافحة عمالة الأطفال، وضعف التنسيق بين الوزارات والمؤسسات المعنية في هذا المجال مما يؤدي إلى تقديم خدمات غير متكاملة للأطفال العاملين وأسرهم، إضافة إلى عدم تطوير التشريعات والسياسات أو تعديلها بالشكل المناسب للحد من عمالة الأطفال.

كما وأشارت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات والتي تأمل الباحثه أن تساعد أصحاب القرار في معرفة أهم الأسباب التي تعيق مكافحة عمل الأطفال في الأردن مثل ضرورة تطوير وتعديل التشريعات والسياسات القائمة حاليا بالشكل المناسب للحد من الظاهرة، والسعي لتفعيل التعاون والتنسيق بين الوزارات والمؤسسات العاملة في مجال الحد من عمالة الأطفال. بالإضافة إلى الحاجة إلى لإجراء العديد من الدراسات التقيمية في مجال عمالة الأطفال من أجل الوقوف على الأسباب التي تؤدي إلى زيادة نسبة الأطفال العاملين في الأردن.

الفصل الأول

مدخل إلى الدراسة

المقدمة:

ما من أمانة في عنق العالم تفوق في قدسيتها الأطفال، لأن حمايتهم واحترام حقوقهم هو حماية لمستقبل البشرية كلها. حيث يقاس تقدم الدول والشعوب على ما تبذله من جهد لرعاية أطفاله. ومما لا شك فيه أن قطاع الطفولة يعد من القطاعات الهامة على كافة المستويات، حيث لم يعد الحديث عن الأطفال يرتكز على أنهم رجال المستقبل - فقط- بل هم إنسان الحاضر أيضاً. ولذلك حظي ولا زال، قطاع الطفولة باهتمام عالمي ومحلي. وقد أخذت الدول المختلفة على عاتقها الالتزام بالمواثيق الدولية الخاصة بالطفولة، وعملت على ترجمة ذلك من خلال التشريعات والسياسات والبرامج الهادفة لحماية ورعاية الطفولة. ونظراً لان موضوع الطفولة من المجالات المتداخلة والمتكاملة اقتصادياً و اجتماعياً وثقافياً، فقد عملت عدة تخصصات في هذا المجال من اجل تحقيق الأهداف المنشودة، والوصول إلى طفولة آمنة، محمية، واعدة وتعيش في ظروف إنسانية ملائمة.

ومن بين المهن المعنية بمجال الطفولة، مهنة الخدمة الاجتماعية، التي تنطلق في فلسفتها، من الإيمان بكرامة الإنسان وحريته، وحقه في العيش الكريم، وتعمل من خلال طرقها ومجالاتها المختلفة، على خدمه المحتاجين والفقراء والمهمشين، دون تمييز أو تفريق تبعاً للون أو الجنس أو المعتقد أو العمر، وتسعى لتمكين الإنسان، وتحقيق الرفاه الاجتماعي له. ولقد احتل موضوع الطفولة مكانة هامه ضمن مجالات الخدمة الاجتماعية. سواء فيما يتعلق بالالتزام بالمواثيق الدولية المدافعة عن حقوق الطفل، والداعية إلى إيجاد تشريعات تضمن حماية ورعاية الطفولة، أو في المجال العملي الساعي لترجمة كل ذلك على أرض الواقع. ومن بين المواضيع التي حظيت باهتمام الدول والمنظمات الدولية موضوع عمالة الأطفال. ونظراً لأهميته فقد ألزمت الدول نفسها برسم السياسات وإصدار التشريعات ووضع الخطط والبرامج من اجل مكافحة عمالة الأطفال.

ولقد التزم الأردن بتلك المواثيق والاتفاقيات الساعية لحماية الطفولة، وحقق انجازات مشهودة في مجال الطفولة، كما اخذ الأردن على عاتقه مسؤولية الاهتمام بكافة الأمور المتعلقة بالطفولة ومن بينها عمالة الأطفال. لذلك تهدف هذه الدراسة لتقييم السياسات الاجتماعية المعنية بعمالة الأطفال في الأردن، لأن توضيح واقع هذه السياسات يسهم في فهم واقع هذه السياسات

وتطويرها بما يخدم الأهداف النبيلة التي تحملها الدولة لأبناء المجتمع باعتبارهم وسيلة التنمية وغايتها.

مشكلة الدراسة:

يحتل الطفل في أي مجتمع مكانة خاصة في البناء الاجتماعي باعتباره مستقبل الأمة، وعلى الرغم من الاهتمام بالطفولة في الأردن إلا أن قطاع الطفولة في العالم بشكل عام وفي الأردن بشكل خاص لا زال يواجه الكثير من الصعوبات والتي من بينها الجهل بالتشريعات التي تتصل بحقوق الطفل على اختلاف أنواعها بالإضافة للاعتداءات الموجهة ضدهم. ونظراً لان الطفولة من القطاعات الهامة فقد قام الأردن برسم السياسات وإصدار التشريعات لحماية قطاع الطفولة في مختلف الجوانب، كما انشأ المؤسسات المعنية بقطاع الطفولة.

تعتبر عمالة الأطفال من الظواهر الاجتماعية التي بدأت تأخذ أبعاداً خطيرة في الوقت الحالي وذلك بفعل استفحالها والنتائج السلبية التي تنتج عنها على الرغم من وجود زخم قانوني على الصعيدين الدولي والوطني إلا أن الواقع العملي يؤكد تزايد هذه الظاهرة مع مرور الوقت،مما يقتضي البحث عن الأسباب التي أدت إلى ذلك من خلال تقييم هذه النصوص لاكتشاف الثغرات فيها بالإضافة إلى تقييم الاستراتيجيات والسياسات العامة. ولذلك ستتناول هذه الدراسة موضوع تقييم السياسات الاجتماعية المعنية بعمالة الأطفال في الأردن من حيث تصميم هذه السياسات وتنفيذها ودرجة تكاملها مع باقي الجوانب المتصلة بعمالة الأطفال.

أهمية الدراسة:

لقد أولت الدول والمنظمات الدولية اهتماماً كبيراً في مجال الطفولة، ووضعت السياسات والبرامج التي تعتمدها الدول لتنفيذ التزاماتها في هذا المجال، وتحديدا في مجال عمالة الأطفال وبالتالي تكتسب هذه الدراسة أهميتها في تقييم السياسات الاجتماعية لعمالة الأطفال في الأردن من خصوصية الموضوع ذاته، لذلك تتضح أهمية الدراسة من خلال ما يلي:

1. تزايد عدد الأطفال العاملين في الأردن، مما يدعو إلى الحاجة لتقييم السياسات الاجتماعية العاملة في هذا المجال.
2. وجود نقص في الدراسات النوعية التي تناولت موضوع تقييم السياسات الاجتماعية لعمالة الأطفال في الأردن وبالتالي من المأمول أن تسهم هذه الدراسة في سد هذه الفجوة من خلال تقديم إضافة علمية نظرية وعملية.

3. من المأمول أن تساعد نتائج هذه الدراسة الحكومات وصانعي القرارات والمعنيين بقطاع الطفولة للتعامل بكفاءة وفاعلية للحد من هذه الظاهرة.

أهداف الدراسة وتساؤلاتها:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم السياسات الاجتماعية لعمالة الأطفال في الأردن وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. إلى أي مدى التزم الأردن بالتوقيع على المواثيق الدولية المتعلقة بعمالة الأطفال؟
2. إلى أي مدى يمكن اعتبار الاستراتيجيات والسياسات المقررة في الأردن كافية للتعامل مع عمالة الأطفال؟
3. إلى أي مدى يمكن اعتبار البرامج المنفذة في الأردن فعالة للتعامل مع عمالة الأطفال؟

الدراسات السابقة:

تتعدد الاتجاهات والآراء في طرح موضوع عمالة الأطفال سواء في الأردن أو خارجه. ومن الملاحظ اختلاف الباحثين حول مفهوم العمل والأطفال، وهذا يتضح من خلال عناوين الدراسات التي تناولت هذه الظاهرة وعلى سبيل المثال دراسة (مرقة، 1998) عمل الأطفال، ودراسة (درويش، 2001) (الهلالات، 2003) عمالة الأطفال، (نصرالدين، 2001) الأطفال العاملين، (المطيري، 2000) عمل الإحداث، وأخيراً (عبدالجواد، 1999) عمالة أطفال الشوارع.

وفيما يلي عرض لأبرز الدراسات التي ناقشت الجوانب المختلفة لعمالة الأطفال، حيث تم تقسيمهم حسب المواضيع من الأسباب التي دفعتهم للعمل وأشكال عمالة الاطفال وأثارها:

الدراسات التي تناولت أشكال عمالة الأطفال:

لقد أجريت العديد من الدراسات حول أشكال عمالة الأطفال، وكانت أكثر أشكال عمالة الأطفال وأخطرها شيوعا في العالم وبخاصة في الدول النامية هي الخدمة المنزلية (سليمان ومرقة، 2002) (أبو حديبة، 1982) (ناصر، 1994). وفي هذا العمل يكون الأطفال معرضين أكثر لخطر الإساءة الجنسية (درويش، 2001) (اليونيسف، 2006). بالإضافة إلى العمل القسري للأطفال وعبوديتهم واستغلالهم بأسوأ الإشكال وتجريدهم من أسمى معاني الطفولة (درويش، 2001) (سليمان ومرقة، 2002) (اليونيسف، 2006).

وتحدثت الدراسات عن شكل آخر من عمالة الأطفال وذلك باستغلالهم في تجارة الجنس لما لهذا النوع من العمل من أضرار جسمية ونفسية وتعرضهم لكثير من الإمراض مثل الايدز والزهري والسيلان (سليمان ومرقة، 2002) لكن أشارت دراسات (الحايك، 1997) (ديبو، 1999) (درويش، 2001) أن مثل هذا النوع من العمل غير موجود في مجتمعاتنا العربية لاعتناق الغالبية الإسلام والديانات السماوية التي حرمت ممارسة الجنس خارج أطار الزوجية.

وناقشت دراسة (سليمان ومرقة، 2002) (david & kurt, 2005) عمل الأطفال في الزراعة والصناعة والحرف اليدوية وتعرضهم بشكل مستمر لتأثير المواد الكيماوية وأجواء مناخية غير صحية وتعرضهم للاستغلال من قبل أصحاب العمل لساعات عمل طويلة وأجور ضئيلة. ومن ناحية أخرى طرحت مجموعة من الدراسات عمل الفتيات، حيث تتعرض الفتيات للعديد من الضغوط الجنسية من قبل أصحاب العمل ويتم استغلالهم لتجارة الجنس والدعارة وتحرمهم من حقهم في التعليم (أبو حديبة، 1982) (درويش، 2001). في حين أضافت دراسة (ديبو، 1999) (Shahin & Abu Rumman, 2003) إلى أن معظم الأعمال التي تقوم بها الفتاة العربية عامة والأردنية خاصة هي ضمن نطاق الأسرة كالخياطة والتطريز والحياكة وصنع الملابس والطبخ والأعمال المنزلية.

الدراسات التي تناولت أسباب عمالة الأطفال:

أما الدراسات المتعلقة بأسباب عمالة الأطفال فقد قدمت الكثير من الدراسات مجموعة من الأسباب التي قد تدفع الأطفال للعمل، فأشارت دراسة (أبو حوسة، 2002) (رمزي، 1998) (عبدالله، 1986) (علي، 1995) (Aragao, 1997) (Buchmann, 2002) (Mendelievich, 1979) أن الفقر وغياب التنمية الاقتصادية هي من أسباب عمل الأطفال، الأمر الذي يدفع هذه الأسر لإرسال أبنائها للعمل بدلاً من إرسالهم للمدرسة من أجل مساعدة أسرهم مادياً.

في حين أشارت دراسة (السرحان، 2006) (شومان، 1986) (حمزة، 1996) (نصر الدين، 2001) (Murshed, 2001) إلى أن عمل الأطفال يعود بناءا على رغبة لديهم للعمل ومساعدة أسرهم والإنفاق على أنفسهم وتعلم صنعة، بالإضافة إلى تدني المهارات لديهم وقلة الكفاءات في المهن التي يمارسها الأطفال. وأوعزت بعض الدراسات سبب عمالة الأطفال إلى أسباب تعليمية وارتباط العوامل التعليمية بتدني المستوى الاقتصادي للأسرة (الشريف، 2001) (رمزي، 1998) بالإضافة إلى أن أحد الأسباب الرئيسية لعمالة الأطفال التسرب من التعليم الأساسي (أشتى، 1995) (درويش، 2001) (Greenberger, 1983).

أما الأسباب الاجتماعية الناتجة عنها التفكك الأسري (مرقة، 1998) (قنديل وبدوي، 2004) (رمزي، 1998) (هلالات، 2003) وتدني مستوى تعليم الوالدين، وعدم الوعي لحاجات أطفالهم وحقوقهم واعتقادهم بمحدودية العائد المادي للتعليم وقلة أهميته (عبد العزيز، 1999) (عبود، 1997) (رمزي وعادل، 1990) (دبدوب، 2001) لها دور كبير في احتمالية دخول الأطفال إلى سوق العمل مبكرا.

وأشارت مجموعة من الدراسات إلى بعض الأسباب الثقافية والعادات والتقاليد الاجتماعية في بعض المجتمعات والتي قد تشجع الأطفال على العمل مبكراً في رغبة من الأسرة بدمج أطفالها في مهنة الأسرة وحمايتهم من التشرد والبطالة في المستقبل وتوريث مهنة الآباء إلى الأبناء، بالإضافة إلى تحفيز الطفل على تحمل المسؤولية والاعتماد على الذات (سليمان مرقة، 2002) (عبد العزيز، 1999) (درويش، 2001).

في حين أشارت بعض الدراسات لأسباب ديموغرافية من تزايد معدلات الولادة مع انخفاض معدل الوفيات والهجرات القسرية بعد الكوارث الطبيعية، بالإضافة إلى الانفجار السكاني مما تسبب في رفع معدلات الإعالة وزيادة نسبة البطالة مما ساهم في نشوء المشكلات الاجتماعية وأولها عمالة الأطفال (سليمان وسوسن، 2002) (سليمان ومرقة، 2002).

الدراسات التي تناولت الآثار الناتجة عن عمالة الأطفال:

فيما يخص الآثار الناتجة عن عمالة الأطفال فقد أشارت مجموعة من الدراسات للآثار الصحية نتيجة تعرض الطفل للضوضاء وحرارة الشمس والتهوية السيئة والغبار (نصر الدين، 2001) (عبد العزيز، 1999) (Ahmed, 1999) وتعرض الأطفال العاملين في مجال الصناعة إلى الإصابة بالأمراض الجلدية وأمراض العيون والإمراض الصدرية والعصبية (عبد الفتاح، 2001) (المطيري، 2000) (عبد الحق، 2002) (Kurt & david, 2005) (Hawamdeh & Raher et al., 2003) (Spencer, 2002).

وناقشت مجموعة أخرى من الدراسات الآثار النفسية لعمالة الأطفال والتي غالباً ما تتسم بفقدان الشعور بالأمن وفقدان القيمة والكرامة الإنسانية، والحزن والخجل وعدم القدرة على اتخاذ القرار والغضب والانفعال، حيث يعبر عن نفسه في أنماط مختلفة من السلوك مثل السلبية واللامبالاة والخروج عن القانون والعنف (حمزة، 1997) (Shahin & Abu rumman, 2003).

وتتحدث الدراسات أيضاً عن الآثار الاجتماعية لعمالة الأطفال، حيث أن وجود الأطفال في سوق العمل قد يؤدي إلى تشربهم الأخلاقيات والقيم السلوكية السيئة مثل: التدخين وتعاطي المخدرات والمشروبات الروحية واستنشاق المواد الضارة مما يسبب لهم الكثير من المشكلات الاجتماعية والأخلاقية ويدفعهم إلى الاختلاط في عصابات السرقة وارتكاب الجرائم (عبود، 1997) (الخرستي، 1999) (الحريري، 2001) (نصر الدين، 2001) (سليمان وسوسن، 2002) (عبد العظيم، 2002) (السرحان، 2006) (شيخ سروجيه، 2005) (Greenberger, 1983).

وعلى الرغم من مما طرحته الدراسات السابقة من آثار سلبية لعمالة الأطفال إلا أن البعض وجد مجموعة من الآثار الايجابية لعمالة الأطفال، كأن يساهم الطفل في زيادة دخل الأسرة مما يؤدي إلى تحسين أوضاعهم المعيشية (درويش، 2001) (عبد العظيم، 2002)، أو أن عمل الطفل في سن صغير هو جزء من التربية الذي يساعد الطفل على تحمل المسؤولية تجاه الأسرة والإسهام في ميزانيتها (وهدان، 1996) (International Labour Office, 2002)، بالإضافة إلى مساعدة الطفل على أعالة نفسه وشراء مستلزمات الدراسة، وسد احتياجاته الشخصية وخاصة أثناء العطلة المدرسية وخارج ساعات الدراسة (عبود، 1997) (International Labour Office, 2002).

الدراسات التي تناولت السياسات والخطط الوطنية في مجال عمالة الأطفال:

يعد الجانب التشريعي والسياسات من أهم العوامل التي تساعد في مكافحة ظاهرة عمالة الأطفال، إلا أن السياسات المعمول بها في الأردن بحاجة لتطوير وتعديل حتى تصبح فعالة بشكل أكثر وهذا ما أشارت إليه الكثير من الدراسات (المجلس الوطني لشؤون الأسرة، 2010) (وزارة العمل، مركز الدعم الاجتماعي، 2010) (وزارة العمل، 2006) (المجلس الوطني لشؤون الأسرة، 2000)، وأشارت الدراسات إلى أن أحد أهم أسباب زيادة ظاهرة عمالة الأطفال في الأردن هو عدم توفير بدائل اقتصادية للأسر مما يدفعها إلى تشغيل أبنائها بهدف رفع مستوى معيشة الأسرة (المجلس الوطني لشؤون الأسرة، 2010) (وزارة العمل، مركز الدعم الاجتماعي، 2010) (وزارة العمل، 2006) (المجلس الوطني لشؤون الأسرة، 2011) (منظمة العمل الدولية، 2014).

كما أوضحت بعض الدراسات إلى أن مكافحة عمالة الأطفال في الأردن تواجه العديد من الصعوبات مثل ضعف التنسيق بين المؤسسات والوزارات العاملة في مجال عمالة الأطفال وتقديم خدمات متكاملة للأطفال وتلبية جمع احتياجاتهم (المجلس الوطني لشؤون الأسرة، 2010) (وزارة العمل، مركز الدعم الاجتماعي، 2010) (وزارة العمل، 2006) (منظمة العمل الدولية، 2014)، بالإضافة إلى ضعف التوعية حول المخاطر التي قد يعاني منها الأطفال في المستقبل وغياب دور الإعلام (وزارة العمل، مركز الدعم الاجتماعي، 2010) (وزارة العمل، 2006) (المجلس الوطني لشؤون الأسرة، 2000) (المجلس الوطني لشؤون الأسرة، 2012) (المجلس الوطني لشؤون الأسرة، 2011) (منظمة العمل الدولية، 2014).

وأشارت مجموعة من الدراسات إلى أن من أسباب عدم فعالية الاستراتيجيات والخطط الوطنية في الحد من عمالة الأطفال وعدم وجود إحصائيات دقيقة حول الظاهرة مما يجعل الرؤية غير واضحة لواضعي السياسات وقلة البحوث التقيمية للسياسات والاستراتيجيات المعمول بها، بالإضافة إلى عدم وجود قاعدة بيانات توفير جميع المعلومات عن الأطفال العاملين وخصائصهم وتوزيعهم الجغرافي (المجلس الوطني لشؤون الأسرة، 2010) (وزارة العمل، مركز الدعم الاجتماعي، 2010) (وزارة العمل، 2006) (المجلس الوطني لشؤون الأسرة، 2000) (المجلس الوطني لشؤون الأسرة، 2012) (المجلس الوطني لشؤون الأسرة، 2011) (منظمة العمل الدولية، 2014).

وفيما يخص المورد البشري أشارت الدراسات إلى وجود ضعف في تدريب وتأهيل العاملين في الوزارة والمؤسسات المعنية بعمالة الأطفال، بالإضافة قلة إعداد المراقبين في وزارة العمل مما يقلل من الرقابة على أصحاب العمل (وزارة العمل، مركز الدعم الاجتماعي، 2010) (وزارة العمل، 2006) (المجلس الوطني لشؤون الأسرة، 2000) (المجلس الوطني لشؤون الأسرة، 2012) (المجلس الوطني لشؤون الأسرة، 2011) (منظمة العمل الدولية، 2014).

ونستنتج مما سبق أن معظم الدراسات السابقة اهتمت بالتعرف على حجم ظاهرة عمالة الأطفال وأشكالها، وأسبابها، وأثارها على الطفل، من خلال دراسة الأطفال العاملين وأسرهم باستخدام أسئلة الاستبانة وهي دراسة ذات قيمة كبيرة في هذا المجال إلا أن ما يميز هذه الدراسة عن باقي الدراسات أنها تسعى لتقييم السياسات الاجتماعية لعمالة الأطفال في الأردن وذلك من ناحية تصميم وتطبيق هذه السياسات وذلك بتحليل التشريعات والقوانين و الاجراءات التي تسعى للحد من ظاهرة عمالة الأطفال وآلية عملها على أرض الواقع ومدى تكامليتها في تقديم الخدمات

للأطفال العاملين وأسرهم، من خلال أستخدم المنهج الكيفي للحصول على البيانات اللازمة باستخدام عدة وسائل مثل إجراء مقابلات متعمقة مع العاملين في مجال الطفولة باعتبارهم المنفذين للسياسات في مجال عمالة الأطفال، بالإضافة إلى دراسة المؤسسات المعنية بعمالة الأطفال في الأردن، وذلك بعد تحليل السياسات في ضوء المعايير الدولية.

الفصل الثاني

الإطار النظري

مقدمة:

لقد بات من الواضح بأن ظاهرة عمالة الأطفال تعتبر واحدة من المشكلات الكبيرة التي تواجه الدول في كثير من بلدان العالم وعلى رأسها دول العالم الثالث. وقد جاء اهتمام الدول والمنظمات الدولية بالطفولة كونها هي الفئة الأضعف داخل المجتمع والتي تحتاج إلى رعاية خاصة بها، حيث أنه ومن خلال مرحلة الطفولة يتم تكوين شخصية الإنسان وبنائها ويمكن من خلالها أيضا تنشئة إنسان منتج وسوي في الأسرة والمجتمع، فهذه المرحلة هي أهم مراحل نمو الفرد في حياته. وتمثل حجر الأساس لشخصيته.

لقد شهد الأردن في السنوات الأخيرة العديد من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي أدت إلى أحداث تغيرات كبيرة على بنية الأسرة الأردنية وتركيبها مما ولد العديد من العقبات في وجه التنمية، وتعد ظاهرة عمالة الأطفال إحدى أهم المشكلات التي يعاني منها الأردن مما أعطاها اهتماما كبيراً من الحكومات المتعاقبة والمنظمات العاملة في مجال الطفولة لما لها من آثار سلبية على الطفل وأسرته والمجتمع بشكل عام.

وسيعرض هذا الفصل أهم المفاهيم المستخدمة في هذه الدراسة، والعديد من الأسباب التي قد تدفع الأطفال إلى العمل وما ينتج عنها من أثار على حياة الأطفال، والبعض من صور عمالة الأطفال الشائعة. بالإضافة إلى ابرز صور الاهتمام بعمالة الأطفال عالميا وعربيا ومحلياً من معاهدات واتفاقيات وقوانين تسعى للحد من ظاهرة عمالة الأطفال. وختاما عرض لأهمية التقييم والهدف منه، بالاضافة الى المعايير التي تستخدم في التقييم وابرز الصعوبات التي تواجه عملية التقييم.

أن أهم ما تقوم به هذه الدراسة هو تقييم السياسات الاجتماعية العاملة ضمن مجال عمالة الأطفال في الأردن لان علاج المشكلة لا يتم إلا من خلال السياسات والتشريعات، ونظرا لتزايد هذه الظاهرة كان لابد من الوقوف على أسبابها من خلال دراسة تفاصيل هذه السياسات من ناحية التصميم والتنفيذ، ومعرفة مدى ملائمة البرامج المطروحة من قبل الحكومة ومدى تحقيق خدمات اجتماعية متكاملة تشبع احتياجات الأطفال العاملين وأسرهم.

مفاهيم الدراسة:

مفهوم الطفل:

ليس من السهل الاتفاق على تعريف محدد للطفل والطفولة، حيث يرتبط تعريف الطفل باعتبارات عديدة كالاعتبار القانوني والنفسي والاجتماعي ولذلك تباينت التشريعات في تحديد من هو الطفل وستعرض الباحثة بعضا من هذه التعريفات على النحو التالي:

الطفل في اللغة:

يقال: هو يسعى لي في أطفال الحوائج أي أصغرها وأطفلت الأنثى: صارت ذات طفل (المعجم الوسيط، ج2، ص566).

الطفل في التشريع الأردني:

لم يعرف القانون الطفل ولكن ميز بين مراحله حيث نص:

الحدث: كل شخص أتم السابعة من عمره ولم يتم الثامنة عشرة ذكراً كان أم أنثى.

- الولد: من أتم السابعة من عمره ولم يتم الثامنة عشر.
- المراهق: من أتم الثانية عشرة من عمره ولم يتم الخامسة عشرة.
- الفتى: من أتم الخامسة ولم يتم الثامنة عشرة (الجوخدار، حسن، 1992، ص36).

مفهوم السياسة الاجتماعية:

قد يعتري مفهوم السياسة الاجتماعية في بعض الأحيان كثيراً من الإرباك وعدم الفهم وخاصة أن مصطلح السياسة قد يبدو في معناه العام أنه يتعلق بالنواحي السياسة في المجتمع والمختصة بالعمل السياسي تحديدا. لكن يمكن اعتماد مفهوم السياسة الاجتماعية لغايات البحث على اعتبار أنها:

"هي مجموعة القرارات الصادرة من السلطات المختصة في المجتمع وفق أهدافه الاجتماعية العامة، وتوضح هذه القرارات مجالات الرعاية الاجتماعية والاتجاهات الملزمة وأسلوب العمل وأهدافه في حدود أيدولوجية المجتمع، ويتسم تنفيذ هذه السياسة الاجتماعية برسم خطة أو أكثر تحوي عدداً من البرامج ومجموعة من المشروعات الاجتماعية" (القبندي، 2013).

مفهوم عمالة الطفل:

يصعب الوصول إلى تعريف موحد ومتفق عليه يتم إتباعه في كل دول العالم حول مفهوم عمالة الطفل حيث تعددت الآراء والاتجاهات حول تحديد مفهوم معين لعمالة الأطفال إلا أنه يمكن القوم بأن عمالة الأطفال:

- "كل جهد جسدي يقوم به الطفل ويؤثر على صحته الجسدية أو النفسية أو العملية ويتعارض مع تعليمه الأساسي" (وزارة العمل، 2006).
- "العمل الاستغلالي المحفوف بالمخاطر الذي يؤثر سلباً على صحة الطفل البدنية والنفسية و/ أو يحرمه من التعليم وغيره من الخدمات الأساسية" (اليونيسف، 1994).

ولغايات هذه الدراسة سيستخدم مصطلح عمالة الأطفال بأنه كل عمل يقوم به الأطفال ممن هم دون سن ال16 ويؤثر على نموهم الجسدي والنفسي والعقلي مما يعيق نموه بالشكل السليم.

مفهوم التقييم:

تتعدد المفاهيم التي تناولت مصطلح التقييم حيث من الصعب إيجاد مفهوم جامع له، أشار قاموس أكسفورد للتقييم باعتباره تعبيراً رقمياً عن الشيء المراد تقييمه ليعبر عن كم هذا الشيء (Doiach, 1984).

ويعرف السعيدي أيضا التقييم على أنه مجموعة من العمليات التي يتم من خلالها مقارنة نتائج المشروع مع أهدافه، وذلك لإيجاد طريقة تساعد في اخذ القرارات السليمة والتي تساهم في تحسين التخطيط للمستقبل (السعيدي، 1989).

أسباب عمالة الأطفال:

تشير الأدبيات المتعلقة بعمالة الأطفال إلى تعدد الأسباب والعوامل التي أدت إلى ظهور عمالة الأطفال إلا انه يمكن تصنيفها ضمن مجموعة من عوامل رئيسة والتي قد تختلف من مجتمع إلى آخر على النحو الأتي:

1. أسباب اقتصادية:

ان الوضع المادي المتدني للأطفال وأسرهم يلعب دوراً فعالاً في عمل الاطفال في سن مبكر حيث أشارت بعض الدراسات أن الأسرة الفقيرة ترسل أبناءها للعمل بدلاً من المدرسة حتى يساعدوهم ماديا، ولإشباع احتياجاتهم الأسرية ومتطلبات الحياة الاجتماعية (Buchmann, 2000). بالإضافة إلى تفضيل أصحاب العمل لاستخدام الأطفال لعملهم ساعات أطول، وأجور متدنية (Lnternational Labour Organization, 2002).

2. أسباب تعليمية:

تتمحور هذه الأسباب حول عدم توفر الخدمات التعليمية مما قد يدفع بالأطفال إلى ترك المدرسة والانخراط في سوق العمل (Musvoto, 2007). بالإضافة إلى خلو المناهج المدرسية من التحفيز والبرامج اللامنهجية التي تنمي مواهب الأطفال (السرحان، 2006).

3. أسباب اجتماعية:

تتمثل الأسباب الاجتماعية لعمالة الاطفال في انفصال الزوجين أو غياب أحد الوالدين أو كبر حجم الأسرة بالإضافة إلى تدني المستوى التعليمي للوالدين الذي قد يلعب دوراً كبيراً في عدم وعي الوالدين بمخاطر عمالة الأطفال (هلالات، 2003).

4. أسباب ثقافية:

تلعب القيم والعادات الاجتماعية دوراً كبيراً في بعض المجتمعات بتوجيه الطفل إلى سوق العمل ويبرز هذا الدور في رغبة بعض الأسر في إكساب أبنائها مهنة العائلة وضمان مستقبلهم (عبد العزيز، 1999).

5. أسباب سياسية:

في الأسباب السياسية يجد الطفل نفسه مجبرا على العمل في أعمال مرهقة وخطيرة، وحدوث الحروب في بعض الدول قد يفقد الأسرة معيلها مما يجبر الأطفال على العمل لتأمين احتياجاتهم أو استغلال الأطفال في ميادين القتال كجنود. (درويش، 2001).

6. أسباب ديموغرافية:

يلعب الانفجار السكاني من زيادة معدلات الولادة وانخفاض الوفيات بالإضافة إلى الهجرات القسرية والكوارث الطبيعية دورا كبيرا في ارتفاع نسبة الفقر والبطالة وتفشي المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والتي يقع في مقدمتها عمالة الأطفال (سليمان ومرقة، 2002).

أشكال عمالة الأطفال:

تختلف ظاهرة عمالة الأطفال باختلاف المجتمعات والظروف السائدة فيها، وتأخذ أشكالا متعددة وقد قامت منظمة اليونيسف بتقسيم عمالة الأطفال إلى سبعة أشكال رئيسة وهي كالأتي:

1. العمل في الخدمة المنزلية:

يعتبر هذا العمل من أكثر الأعمال انتشارا في أسيا، ويتمثل من خلال العمل في خدمة البيوت (Thijs, 1997)، ويعد هذا النوع من أخطر أشكال عمالة الأطفال لكونه بعيدا عن مراقبة الناس مما قد يجعلهم أكثر عرضة للإساءة الجسدية والنفسية والجنسية (درويش، 2001).

2. العمل القسري والاسترقاق:

يعاني العديد من أطفال العالم من أثار العمل القسري المتمثل بأعمال العبودية، وممارسة البغاء، والعمل العسكري والتجنيد بالحروب (Musvoto, 2007).

3. استغلال الأطفال في تجارة الجنس:

استغلال الطفل في هذه الحالات تهديد لحياة الأطفال، بالإضافة إلى أضرار جسمية ونفسية مثل مرض الزهري والايدز والسيلان وخطر الحمل المبكر للفتيات (سليمان ومرقة، 2002).

4. العمل في المزارع والمصانع:

تتعدد مجالات عمل الأطفال في الزراعة مثل حرث الأرض وإزالة الأعشاب ونثر البذور والسماد والحصاد (UNICEF, 1990). ولا تقل هذه الأعمال خطورة عن الأعمال الأخرى حيث يتعرض الطفل لاستخدام الأدوات الحادة واستنشاق المواد الكيميائية والكثير أيضا من الأخطار.

5. عمل الأطفال في الشوارع:

تعددت المسميات لعمل الأطفال في الشوارع كالتسول أو التشرد ويدخل في مجال عمل الأطفال في الشوارع تلميع الأحذية وغسيل السيارات والعلكة والدخان، وهذه الأعمال تعرض الأطفال لكثير من الأضرار الصحية والجسدية والتي تؤثر على نموه (سليمان ومرقة، 2002).

6. العمل لدى الأسرة:

يعد هذا النوع من الأعمال أكثر الأعمال صعوبة في تحديد طبيعتها وظروفها لعدم القدرة على مراقبة الأطفال داخل أسرهم. إلا أن هذا النوع من الأعمال قد يجد الطفل نفسه مضطرا للعمل لساعات طويلة تستنزف جهده وطاقته وتؤثر على نموه الجسدي (سليمان ومرقة، 2002).

7. عمل الفتيات:

تقوم الفتيات بالعديد من الأعمال سواء كانت داخل المنزل أو خارجه، إلا أنه قد تتعرض الفتيات العاملات خارج بيوتهن إلى العديد من الضغوط الجسدية و الجنسية والعمل لساعات طويلة دون راحة بالإضافة إلى استغلالهم في تجارة الجنس والسياحة والدعارة (درويش، 2001).

الآثار الناتجة عن عمالة الأطفال:

أن تأثير العمل على صحة الطفل يتعلق بطبيعة العمل الذي يقوم به، إلا أنه غالبا ما يكون هذا التأثير سلبياً على صحة الطفل وبنيته الجسدية والنفسية وفيما يلي شرح أكثر عن هذه الآثار:

1. الآثار الصحية:

يتعرض الطفل أثناء عمله إلى العديد من المخاطر مثل التعرض المباشر لأشعة الشمس لساعات طويلة والغبار والضوضاء بالإضافة إلى التعرض للمواد الكيميائية والسامة أثناء عملهم الصناعي والذي قد يسبب السرطان (عبد العزيز، 1999).

2. الآثار النفسية:

تعد مرحلة الطفولة من أهم مراحل نمو الإنسان، كما أن تعرض الطفل لظروف قاسية داخل العمل وتسربه من المدرسة يزعزع ثقة الطفل بنفسه ويفقده الإحساس بالأمان ويتجسد هذا من خلال القلق والاكتئاب وفقدان احترام الذات. (Shahin & Abu Rumman, 2003).

3. الآثار السلوكية:

لعمالة الأطفال أثار سلوكية يكتسبها الطفل من بيئة عمله تنعكس سلباً على سلوكه وطريقة تعامله مع الآخرين، ويكتسب الطفل عادات سيئة مثل التدخين وتعاطي المخدرات واستنشاق المواد الطيارة والمشروبات الروحية، بالإضافة إلى تعرفه على رفاق السوء الذين يدفعون غيرهم الأطفال إلى ارتكاب أعمال غير قانونية (Shahin & Abu Rumman, 2003).

4. الآثار الاجتماعية:

تترك عمالة الأطفال آثاراً سلبية على الأطفال، فنتيجة عملهم يحتم عليهم الاحتكاك بالبالغين مما يدفعهم إلى تقليدهم في السلوكيات والأقوال رغم عدم نموهم الجسمي، بالإضافة إلى حرمان الأطفال من حقهم باللعب والترفية والراحة (عبد العظيم، 2002).

الاهتمام في عمالة الأطفال عالميا:

أن الاهتمام برعاية الطفولة موجود منذ بداية الإنسانية، وتزايد الاهتمام في الطفولة حتى أخذ بعداً عالمياً، ففي 26 سبتمبر 1924 أقرت الهيئة العامة لعصبة الأمم إعلان حقوق الطفل ونتيجة الحرب العالمية الثانية فقدت هذه الوثيقة قيمتها. لكن مع تأسيس هيئة الأمم عام 1946 أوصي بإعادة النظر في هذا الإعلان، وبصدور إعلان حقوق الإنسان في سنة 1948 عبرت فيه كل الدول عن اهتمامها بالطفل، وعلى الرغم من أشارة هذا الإعلان بشكل صريح على حقوق الطفل وحريته إلا أن ذلك لا يعد كافيا ولا يغطي كافة الجوانب الحياتية للطفل، حيث أقرت بعدها اللجنة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 1959/11/20 (الإعلان العالمي لحقوق الطفل) وأصبح بعدها هذا الإعلان من أهم الوثائق في الحياة الإنسانية.

تبعها بعد ذلك قيام الأمم المتحدة بإنشاء منظمة متخصصة في مجال الطفولة عام 1964 هي منظمة الطفولة العالمية (اليونيسيف)، حيث هدفت هذه المنظمة إلى مساعدة ضحايا الحروب من الأطفال بالإضافة إلى الصحة والتغذية والتربية والتعليم (الخطيب، 1980). وتوالت بعدها العديد من الاتفاقيات التي تختص بالطفولة بشكل عام والتي تسعى لضمان حياة صحية للأطفال، ومن أهم المواضيع الخطيرة التي ترتبط بالطفولة هو عمل الأطفال، حيث نص الإعلان العالمي لحقوق الطفل الذي صدر عام 1959 على عشرة مبادئ تسعى من خلالها إلى تأمين الطفل بكافة حقوقه الأساسية التي يستحقها مثل: أن يحمل اسماً وجنسية وصحة وتعليم وحب وحماية بما يكفل له الحياة الآمنة وسعيدة وبعيد عن المخاطر.

أولت منظمة العمل الدولية موضوع عمالة الأطفال باهتمام خاص حيث تبنت في مؤتمراتها (138) اتفاقية عام 1976 اشتملت على العديد من المواضيع المرتبطة بعمل الأطفال وتتميز هذه الاتفاقية بالشمول، حيث حددت الحد الأدنى للعمل بشكل عام، والحد الأدنى للأعمال الخطيرة، والأعمال الخفيفة وبرزت اتفاقية الحد الأدنى لسن الصناعة 1919 / واتفاقية الحد الأدنى لسن العمل البحري 1920 / واتفاقية الحد الأدنى لسن الزراعة 1921 / واتفاقية الحد الأدنى لسن الوقادون ومساعدوهم 1921 / واتفاقية الحد الأدنى لسن الأعمال الغير صناعية 1932 / واتفاقية الحد الأدنى لسن العمل البحري 1936 / واتفاقية الحد الأدنى لسن الصناعة 1937 / واتفاقية الحد الأدنى لسن الغير صناعية 1937 / واتفاقية الحد الأدنى للسن صيادو الأسماك 1959، واتفاقية الحد الأدنى لسن العمل تحت سطح الأرض 1965. وكان أخيرا الاتفاقية رقم 138 لسنة 1976 بشأن تحديد الحد الأدنى لسن الاستخدام حيث نصت المادة الأولى فيها على تعهد الدول الأطراف بانتهاج سياسة وطنية تسعى للقضاء الفعلي على عمل الأطفال.

ومن ثم بعد ذلك جاءت اتفاقية حقوق الطفل عام 1989 والتي تم تنفيذها على ارض الواقع في سبتمبر 1990 والتي تمثل الإطار العام لتنمية قدرات الطفل في جو من الحرية والعدل والكرامة الإنسانية بالإضافة إلى الحد الأدنى من معايير رفاه الطفل، حيث نصت المادة 32 من اتفاقية حقوق الطفل على تنظيم عمل الطفل، ثم اتفاقية رقم 182 لسنة 1999 بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال، وتشمل هذه الاتفاقية على 16 مادة وحددت أسوأ أشكال عمل الأطفال بكافة أشكال الرق وبيع الأطفال والاتجار بهم والقنانة والعمل القسري أو استخدام الطفل لأغراض الدعارة والأعمال الإباحية أو استخدام لأنشطة غير مشروعة مثل المخدرات بالإضافة إلى الأعمال التي تؤدي بطبيعتها إلى الأضرار بصحة الطفل أو سلامتهم أو سلوكهم الأخلاقي (مصري، 2012).

الاهتمام العربي في عمالة الأطفال:

تنخرط أعداد كبيرة من الأطفال في الوطن العربي في سوق العمل حيث يبلغ عدد الأطفال العاملين في العالم العربي وفقا لإحصائيات منظمة العمل الدولية عام 2011 ما يقارب 4.13 مليون طفل عامل أي ما يشكل نسبة 6% من النسبة العالمية، وغالبا ما يصبح هؤلاء الأطفال عرضة أكثر من غيرهم للاستغلال (مصري، 2012).

تكثف الدول العربية جهودها من أجل مكافحة عمل الأطفال لما له من أثار خطيرة على الأطفال وذلك من خلال توقيعها على الاتفاقيات الدولية التي تساهم في الحد من عمل الأطفال

فكانت البداية مع الاتفاقية رقم (1) لعام 1966 بشأن مستويات العمل والتي تختص بحماية الأحداث وتحدثت الاتفاقية بثمانية مواد على موضوع عمالة الأطفال وشملوا على ضرورة تحديد تشريع كل دولة سن التشغيل بعمر الثانية عشر وفي الأعمال الصناعية بسن الخامسة عشر، والسابعة عشر في الصناعات الخطيرة أو الضارة، وأن لا تزيد ساعات العمل عن ست ساعات يوميا للذين تقل أعمارهم عن خمسة عشر. وعدم تكليفهم بأية عمل أضافي فيما عدا الأعمال التي يحددها تشريع كل دولة وإعطائهم الأجور المناسبة ومنح الأحداث ممن في سن السابعة عشر إجازات سنوية تزيد عن العمال البالغين، بالإضافة إلى أجراء كشف طبي للأحداث قبل التحاقهم بأي عمل للتأكد من لياقاتهم الطبية (اتفاقيات وتوصيات العمل العربية، 1983).

تبعها بعد ذلك الاتفاقية العربية رقم (7) لعام 1977 بشأن السلامة والصحة المهنية حيث عقد مؤتمر في الإسكندرية ب مارس / 1977 حيث كانت الدول العربية في وقتها تسعى لمواكبة الدول المتقدمة في مختلف المجالات، وهدفت منظمة العمل العربية إلى تحسين ظروف العمل من خلال تطوير تشريعات العمل، وفيما يخص موضوع عمالة الأطفال نصت المادة (6) فيها على:

1. لا يجوز تشغيل الأحداث من الجنسين في الأعمال الصناعية.
2. لا يجوز تشغيل الأحداث من الجنسين قبل بلوغهم الثامنة عشرة في الصناعات الخطرة أو الضارة بالصحة والتي تحددها التشريعات والقرارات واللوائح الخاصة بكل دولة.
3. يحظر تشغيل النساء، في الأعمال الخطرة أو الشاقة أو الضارة بالصحة والتي يحددها تشريع كل دولة (اتفاقيات وتوصيات العمل العربية، 1983).

تلاها بعد ذلك ميثاق حقوق الطفل العربي عام 1984 والذي جاء مركزا على تنمية الطفولة ورعايتها وصون حقوقها، ودعم الأسرة للنهوض بمسؤولياتها.

وجاءت بعدها الاتفاقية العربية رقم 18 لعام 1996 بشأن عمل الأحداث بضرورة توفير الرعاية للأحداث الذين أجبرتهم ظروفهم على العمل وحمايتهم من الأضرار التي تؤثر على نموهم الجسمي. من خلال ما تضمنته الاتفاقية من 39 مادة موزعين على ستة محاور رئيسية هي: "نطاق التطبيق، سياسات عامة، شروط وظروف عمل الأحداث، التزامات صاحب العمل، مراقبة التطبيق والعقوبات، أحكام عامة".

عمالة الأطفال في الأردن:

لكل دولة من دول العالم تشريعات تنظم بها حياة أفرادها وتحدد من خلال هذا التشريعات الحقوق والواجبات المتبادلة بين كل من الدولة والأفراد وتختلف هذه التشريعات مع اختلاف أهداف الدول وسياساتها ودرجة حضارتها، والأردن كغيره من دول العالم الذي سعى من خلال تشريعاته وقوانينه إلى توفير الحماية للطفل بشكل عام والطفل العامل بشكل خاص، فسعى إلى سن تشريعات شاملة تنسجم مع الاحتياجات الوطنية والتحديات العالمية، حيث تمثل رعاية الطفولة ترجمة حقيقة لمدى الأهمية التي يعطيها المجتمع لتنمية مستقبله وازدهاره.

لقد كان الأردن من أوائل الدول التي صادقت على اتفاقية حقوق الطفل عام 1992 والتي تم فيها تحديد حقوق الطفل الأساسية في الحياة والتي تكفل له حياة أمنه وصحية، إضافة إلى مبادرته في المصادقة لإنشاء منظمة الطفولة العالمية "اليونيسف" عام 1966 والتي تبنت فيما بعد العديد من الاتفاقيات والبرامج المنظمة لعمل الأطفال في العالم .والانضمام أيضا إلى الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التميز العنصري عام 1974.

تلاها بعد ذلك مصادقة الأردن على الاتفاقية العربية رقم (1) عام 1966 بشأن مستويات العمل والتي تم من خلالها وضع الإطار التشريعي والمنظم لمجالات عمل الأطفال في الدول العربية من خلال (114) مادة تضمن لهم عمل أمن وصحي. ثم صادق بعدها عام 1997 على الاتفاقية الأولية رقم (138) لسنة 1973 بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام وضرورة التزام الدول الأطراف في الاتفاقية بوضع سياسة وطنية للقضاء على عمل الأطفال. وسعى الأردن بعدها إلى المصادقة على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (182) لسنة 1999 بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها (خصاونه، 2005).

المبادرات الوطنية استجابة لمشكلة عمالة الأطفال:

منذ أن التزم الأردن في التوقيع على المواثيق والمعاهدات الدولية التي تهتم بموضوع عمالة الأطفال، سعت الحكومات المتعاقبة في الأردن على تقدير حجم مشكلة عمل الأطفال والأسباب الرئيسية المؤدية إليها والعمل على الحد من هذه المشكلة وذلك من خلال العديد من المبادرات والبرامج الوطنية تتضمن الآتي:

1. قسم مكافحة عمل الأطفال:

تم إنشاء قسم مكافحة عمل الأطفال عام 1999 وهو احد أقسام مديرية التفتيش التابعة لوزارة العمل، يتولى هذا القسم العديد من المسؤوليات التي يتولى مهمة الحد من عمل الأطفال وذلك من خلال وضع وتنفيذ برامج تهدف إلى الحد من مشكلة عمل الأطفال وذلك بالتعاون مع الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، والعمل أيضا على تعديل وتطوير التشريعات والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية في مجال عمالة الأطفال. والمساهمة في عمل دراسات وأبحاث اجتماعية واقتصادية تختص بعمالة الأطفال من ناحية حجم الظاهرة ومناطق انتشارها، والتشبيك مع كافة المؤسسات للمساهمة في الحد من ظاهرة عمالة الأطفال، وعمل حملات توعوية للأطفال وأسرهم حول الأخطار التي قد يتعرض لها الأطفال خلال عملهم من خلال عقد برامج تثقيفية للأطفال وأسرهم. بالإضافة إلى عقد دورات وورشات عمل لتأهيل وتدريب المفتشين حول كيفية التعامل مع الأطفال العاملين وأسرهم.

2. مركز الدعم الاجتماعي:

تم إنشاء هذا المركز بناءا على مذكرة تفاهم بين الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية ووزارة العمل وذلك بتاريخ 2007/12/27، يعتبر مركز الدعم الاجتماعي أول مركز متخصص في الأردن في مجال عمالة الأطفال، حيث جاء هذا المركز ترجمة للإستراتيجية الوطنية للحد من أسوأ أشكال عمل الأطفال، ويتضمن نطاق عمله محافظتين هما الزرقاء وعمان وذلك لخدمة الأطفال العاملين والمتسربين فيها وأسرهم. وتمثلت رؤية المركز بإيجاد أسواق خالية من عمل الأطفال بالإضافة إلى إيجاد أطفال متعلمون ومدربون على مهن تتناسب مع قدراتهم وميولهم ومدمجون في مجتمعاتهم وأسرهم وينظرون إلى المستقبل بايجابية.

يهدف مركز الدعم الاجتماعي إلى سحب الأطفال العاملين من سوق العمل من خلال السح الميداني وإجراء تقييم أولي للحالات المكتشفة، ومنع وحماية الأطفال العاملين أو المتسربين من المدارس ممن هم عرضة للانخراط في سوق العمل مبكرا من خلال تقديم العديد من الخدمات التعليمية للأطفال النظاميين والدراسة المنزلية، إضافة إلى دور المركز في تدريب وتأهيل الأطفال العاملين أو المتسربين عن طريق سلسلة من النشاطات الهادفة للأطفال وتقديم خدمات الإرشاد لهم بهدف تنمية مهاراتهم الذاتية، وأخيرا عمل المركز حملا توعية متخصصة في الحد من ظاهرة عمالة الأطفال وتفعيل دور القطاع الخاص لمكافحتها.

ويسعى المركز إلى تحقيق هذه الأهداف من خلال العديد من الآليات ومنها:

1. إيجاد فرص للتعليم غير النظامي عن طريق برنامج ثقافة المتسربين لمدة سنتين وذلك ما يعادل الصف العاشر للناجحين فيه.
2. توفير التدريب المهني للذكور في مؤسسات التدريب المهني والإناث داخل المركز.
3. عمل حملات توعوية للأطفال العاملين وإخوتهم المعرضين لدخول سوق العمل بسن مبكر.
4. توعية الأسر حول الأضرار الناتجة عن عمل الأطفال.
5. ربط اسر الأطفال العاملين بصندوق المعونة الوطنية أو المشاريع المدرة للدخل كبديل عن عمل الأطفال.
6. تقديم الدعم النفسي والاجتماعي والتأهيل المتخصص للأطفال العاملين.
7. تنمية وتطوير قدرات وإمكانيات الأطفال العاملين وصقل مواهبهم.
8. السعي للوصول إلى سياسات داعمة تقلل من عمل الأطفال.

برامج المركز:

1. برنامج المسح الميداني:

هو برنامج يسعى إلى توفير قاعدة بيانات خاصة بالأطفال العاملين من خلال وزارة العمل والأطفال المتسربين من خلال فريق المسح الميداني التابع للمركز بالإضافة إلى إصدار تقارير دورية حول أوضاع هؤلاء الأطفال وأسرهم.

2. البرنامج التعليمي:

يعمل هذا البرنامج على توفير فرص للأطفال العاملين والغير النظاميين أو المتسربيين في أكمال دراستهم بعد الانقطاع عنها وذلك لمدة سنتين وبمعدل ثلاث حلقات دراسية من خلال مناهج معتمدة من وزارة التربية والتعليم عن طريق (6) معلمين و(6) معلمات، حيث يحصل الطالب بعدها على شهادة تؤهله للالتحاق بمعاهد التدريب المهني بالإضافة إلى قدرتهم للعودة إلى التعليم النظامي من خلال التعليم المنزلي.

3. برنامج الإرشاد النفسي والاجتماعي:

تم تنفيذ هذا البرنامج من إيمان المركز بمدى تأثير البيئة الاجتماعية والثقافية التي يتعرض لها الأطفال العاملين نتيجة عملهم وما قد يصاحب ذلك من سلوكيات سيئة، لذلك يهدف هذا البرنامج إلى تعديل سلوك الأطفال العاملين وتنمية قدراتهم ومهاراتهم الحياتية وذلك من خلال العمل مع الأطفال بثلاث مستويات مختلفة (فرد، جماعة، مجتمع).

4. برنامج الخدمات المتكامل:

يقدم هذا البرنامج العديد من الخدمات التي تخدم الطفل العامل وأسرته وخاصة إذا كان هذا الطفل هو المعيل الوحيد لأسرته وذلك من خلال إيجاد بدائل مالية للأسرة بدلا من عمل الطفل وخدمات اجتماعية ونفسية وقانونية تعمل على تأهيل الطفل بعد تعرضه لأضرار انخراطه بسوق العمل، بالإضافة إلى تقديم بعض الخدمات لحالات الإعاقة وصعوبات التعلم.

5. برنامج الأنشطة اللامنهجية:

يتضمن هذا البرنامج العديد من الأنشطة الترفيهية التي تساعد على بناء قدرة وكفاءة الأطفال ومهاراتهم الحياتية والعمل على صقل ميولهم وهواياتهم.

6. برنامج التدريب المهني:

يسعى هذا البرنامج إلى تدريب الأطفال وتأهيلهم وتوجيههم نحو المهنة الأفضل لمستقبل بما يتناسب مع ميولهم وقدراتهم من خلال دورات مهنية تعقد بشكل دوري بالإضافة إلى متابعة الطلاب المحولين للتدريب المهني والخريجين من مؤسسات التدريب المهني.

اللجنة الوطنية للحد من عمل الأطفال:

تعتبر اللجنة عبارة عن هيئة وطنية مبنية على الحوار والمشاركة بين كافة الأطراف المعنية بموضوع عمالة الأطفال حيث تم تشكيل مثل هذه اللجنة عام (1999) ترجمة لالتزام الحكومة بضمان حماية الأطفال واحترام حقوقهم الأساسية وحمايتهم من دخول سوق العمل في سن مبكر، وذلك لتكون هذه اللجنة المحرك الرئيسي لصياغات السياسات العامة المعنية بعمالة الأطفال وتعديل التشريعات، يترأسها الأمين العام لوزارة العمل وتضم في عضويتها ممثلي عن الوزارات الحكومية والمؤسسات الوطنية المعنية بمكافحة عمل الأطفال، حيث جاء الهدف العام

منها في سعيها إلى دعم الجهود للقضاء على عمالة الأطفال بشكل عام وأسوأ أشكاله بشكل خاص وأسند على عاتق هذه اللجنة العديد من المهام والمسؤوليات تتلخص بالاتي:

1. دعم تطبيق الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال.
2. متابعة وتقييم عمل اللجان الفرعية في مجال عمالة الأطفال من خلال التقارير الدورية.
3. التنسيق بين جميع الجهات العاملة في مجال عمل الأطفال وتبني المشاريع والبرامج التي تختص بهذه الفئة
4. العمل على تعديل التشريعات والسياسات الوطنية العاملة في مجال عمالة الأطفال.

الاستراتيجيات والخطط المتعلقة بعمالة الأطفال:

وفي هذا السياق سنعرض في هذه الجزئية أهم السياسات والاستراتيجيات التي تبناها الأردن في موضوع عمالة الأطفال، حيث قامت العديد من الجهات العاملة على شؤون وحقوق وحماية الطفل في الأردن، بإصدار العديد من الاستراتيجيات والخطط الهادفة إلى حماية الطفل من اللجوء إلى سوق العمل باكرا ومن المخاطر التي يتعرض لها، وفيما يلي أهم هذه الوثائق الوطنية:

1. **استراتيجية تنمية الطفولة المبكرة في الأردن (2000):**

جاءت هذه الإستراتيجية تأكيدا على أهمية مرحلة الطفولة المبكرة في حياة الإنسان، حيت تتكون في هذه المرحلة من حياة الطفل شخصيته وسماته وعناصر النمو لديه. وطرحت هذه الإستراتيجية القضايا ذات العلاقة المباشرة بتنمية الطفولة المبكرة من خلال أربعة عشر محور وهم: محور التخطيط والإدارة، التشريعات، الرعاية الصحية في فترة الحمل، رعاية الأطفال في دور الحضانة، التعلم قبل المدرسة، التعليم الأساسي في الصفوف الثلاثة الأولى، التربية الأسرية والمجتمع المحلي، الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، المناهج والبرامج الخدمات الصحية، ثقافة الطفل، دور الإعلام في تنمية الطفولة المبكرة، الموارد البشرية، الأمن الاجتماعي.

وتسعى هذه الإستراتيجية من خلال المحاور السابقة إلى تحقيق التنمية الشاملة المتوازية للأطفال وتلبية وتحديد احتياجاتهم في مختلف المجالات. وتوفير البيئة المناسبة لنموهم ونمائهم. بالإضافة إلى رسم الإطار العام للتوجيهات والسياسات المتعلقة بتنمية الطفولة المبكرة والمساهمة في تنظيم جهود الجهات والمؤسسات العاملة، وأخيرا تطوير وعي الأسرة والمجتمع بقضايا الطفل وأهمية هذه المرحلة وخصائصها ومتطلباتها.

2. الخطة الوطنية للطفولة (2004-2013):

قام المجلس الوطني لشؤون الأسرة، بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي ومنظمة اليونيسف ونحو(120) ممثلا من المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية في إعداد الخطة الوطنية للطفولة للأعوام (2004-2013). حيث تتبنى هذه الخطة فكرة بناء "أردن جدير بأطفالنا أبناء الحاضر وبناة المستقبل"، ليتوفر بيئة أمنة تضمن حقوقهم في البقاء والنماء والحماية والمشاركة. وتنطلق هذه الخطة من مرتكزات أساسية أهمها الالتزام بالمواثيق الدولية الخاصة بالطفولة ومواجهة التحديات التي بمر بها العالم، وأتباع المنهج العلمي والنتائج المعتمدة على البحوث أساسا لتخطيط.

وقد تضمنت الخطة عدة محاور للنهوض بالطفولة أهمها الصحة والحياة الآمنة والنماء، وأفردت ضمن المحور الثالث الخاص بحماية الأطفال في الظروف الصعبة خطة تنفيذية خاصة بعمل الأطفال تتضمن إجراءات وأنشطة والجهات المشاركة في التنفيذ ومؤشرات للأداء ضمن فترات زمنية مقترحة. ودور الإعلام ومن ثم المتابعة والتقييم.

3. الإستراتيجية الوطنية للحد من عمل الأطفال 2006:

قامت وزارة العمل وبالتنسيق مع فريق عمل وطني، يمثل نحو 35 مؤسسة حكومية وغير حكومية من مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وبمساعدة مالية وفنية من قبل منظمة العمل الدولية، بإعداد الإستراتيجية الوطنية للحد من عمل الأطفال.

جاءت هذه الإستراتيجية بهدف رسم السياسات التي تتعلق بالحد من التحاق الأطفال بسوق العمل وآلية تنفيذ هذه السياسات على ارض الواقع. وترتكز هذه الإستراتيجية على المبادئ التي وضعتها اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 138 لسنة 1973 بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام والاتفاقية رقم 182 لسنة 1999 بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها. حيث عرض في الجزء الأول منها مفهوم عمل الأطفال وأسبابه والعوامل المؤدية إليه، من عوامل تؤثر بالأسرة والنظام التعليمي والبيئة المحيطة بالطفل بالإضافة إلى نتائج عمل الأطفال. في حين عرض الجزء الثاني من الإستراتيجية أوضاع الأطفال العاملين في الأردن والتوزيع العمري والجغرافي لهم بالإضافة إلى شرح عن أوضاعهم الصحية والتعليمية والاجتماعية وظروف العمل.

أما الجزء الثالث من الإستراتيجية تحدث عن السياسات وبرامج التدخل من سياسات اجتماعية واقتصادية وتشريعية والسياسات التعليمية والتدريبية، والسياسات الإعلامية والثقافية، والصحية وسياسات البحث العلمي، بالإضافة إلى برامج لتكامل الجنسين وأهداف كل سياسة منهم وآلية تنفيذها.

4. الأطفال في الأردن: تحليل الوضع 2007/2006:

قام المجلس الوطني لشؤون الأسرة بالتعاون مع اليونيسف والعديد من الخبراء الرسميين وغير الحكوميين بأعداد تقرير يساهم في تحليل أوضاع الطفل الأردني بالإضافة إلى توضيح مقدار الجهود التي يبذلها الأردن في سبيل تطبيق حقوق الطفل واحتياجاته، حيث أوضح التقرير فيما يخص الطفولة في الفصل الأول منه، وحقوق الطفل والمرأة وتعزيز الإطار التشريعي لصالح الأطفال بالإضافة إلى وضع خطوات العمل من أجل "أردن جدير بالأطفال". وتحديد طبيعة العوامل التي تؤثر في ضمان حقوق الطفل.

وكان الفصل الثاني من الإستراتيجية يتحدث عن تأمين حياة صحية، وفيما يخص الطفل أشارت الإستراتيجية إلى فكرة بناء الطفل من حيث التطعيم و تغذية الطفل والكثير من الجوانب التي تخص صحة الطفل، بالإضافة إلى التدابير المتكاملة لصحة الطفولة وأمراضها. في حين أحتوى الفصل الثالث على النماء والتعلم والمشاركة في إشارة منه إلى تنمية الطفولة المبكرة والتعليم الأساسي بالإضافة إلى تعليم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة والعديد من الأنشطة الثقافية والترويحية للأطفال.

وما يخص موضوع حماية الطفل تحدث الفصل الرابع في التقرير عن بعض حقوق الطفل التي يجب حمايتها، بالإضافة إلى الأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية وعمل الأطفال وإبراز العديد من صور الإساءة والإهمال التي يتعرض لها الأطفال، والأطفال المدمنون على المخدرات والمؤثرات العقلية، بالإضافة إلى الإشارة لحقوق الأطفال اللاجئين وقضايا أخرى متعلقة بالطفل مثل استخدام الأطفال في النزاعات المسلحة و تجارة الأطفال وإظهار المخاطر التي تواجه أطفال الجماعات الوافدة واستغلال أوضاعهم. وأخيراً عرض التقرير العديد من الشراكات من أجل حقوق الطفل أهمها شراكات على المستوى الشعبي وشراكات مؤسسات المجتمع المدني، ودور الإعلام في تعزيز حقوق الطفل.

5. الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال 2011:

يتحدث الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال عن المبادرة الوطنية الأولى والتي تختص بحماية الأطفال العاملين في الأردن والآثار المترتبة عليها حتى يكون هذا الإطار هو المرجعية الوطنية لكافة المؤسسات العاملة في هذا المجال لتحديد الأسس العلمية التي يجب التعامل بها مع الأطفال العاملين وذلك بهدف تقديم خدمات متكاملة للأطفال العاملين وأسرهم. ويلخص هذا الإطار جميع الجهود الوطنية والاستراتيجيات والسياسات التي تناولت موضوع عمالة الأطفال وسعت إلى الحد من هذه الظاهرة كما استعرض الإطار أيضا الوضع الحالي للوزارات العاملة في هذا المجال والبرامج التوعوية والمتخصصة الناشطة في مجال الأطفال العاملين.

بالإضافة إلى الحديث عن جهود الأردن في مكافحة عمل الأطفال من خلال الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها، وعرض القوانين الأردنية المتعلقة بعمل الأطفال وكيفية استجابة الأردن لمشكلة عمل الأطفال، من خلال الإجراءات التي صممت في الإطار بمراحلها الأربعة بداية بالكشف عن الحالة والتبليغ عنها ونهاية بالتقييم لعملية التدخل. وأخيراً عرض نتائج تجريب الإطار الوطني لعمل الأطفال والذي تم تنفيذه في العديد من المحافظات بهدف الوصول إلى نتائج وتوصيات تساعد راسمي السياسات وأصحاب القرار في مكافحة عمل الأطفال في الأردن.

التشريعات الأردنية المتعلقة بعمل الأطفال:

قامت الحكومة الأردنية على تعديل القوانين المتعلقة بعمل الأطفال حتى تصبح متوافقة مع الاتفاقيات والمواثيق الدولية. وأشار قانون العمل الأردني وتعديلاته رقم 8 لعام 1996 المتعلقة بعمل الأطفال إلى العديد من المواد التي تنظم عمل الأطفال بحيث يحظر تشغيل الأطفال ممن هم دون السادسة عشرة بأي شكل من الأشكال. وفي الأعمال الخطرة لمن لم يكمل سن الثامنة عشرة حيث تكمن الخطورة في المخاطر الجسدية والأخلاقية والنفسية والاجتماعية وغيرها التي يتعرض لها الأطفال أثناء عملهم.

وأشار قانون العمل إلى عدم تشغيل الأطفال أكثر من ست ساعات في اليوم الواحد وذلك دون الفترة المسائية ما بين الساعة الثامنة مساءً والسادسة صباحاً، إضافة إلى منحهم الحق في الحصول على إجازات أسبوعية وعطل في المناسبات والأعياد الدينية. وفرض القانون عقوبات على أصحاب العمل بغرامات مالية إذا انتهك أي حق من حقوق الطفل، أو القوانين السارية في الأردن وتضاعف هذه العقوبة في حالة تكرارها.

وحدد قانون العمل الأطفال الذين هم بحاجة إلى رعاية وحماية ممن قاموا بأعمال تتعلق بالدعارة أو القمار أو الفسق إضافة إلى استغلالهم بأعمال التسول. وفي أشارة إلى أهلية الطفل وللخدمة العسكرية أو العمل السياسي، حدد قانون الخدمة العسكرية والوطنية السن الذي يسمح للشاب بعده الالتحاق بها وهو بعد سن الثامنة عشرة.

نصت المادة 23 من الدستور الأردني الفقرة (2) البند (د) على إلزام وجود شروط تنظم عمل النساء والأحداث في تشريع الدولة لحمياتهم وتحديد مبادئه، حيث جاء في قانون العمل الأردني في المادة (46) منه على حماية الأطفال أثناء عملهم وبخاصة في الأعمال التي تصنف خطيرة بالإضافة إلى عدم تشغيل الأطفال والنساء ليلا من الساعة السابعة مساءً حتى السادسة صباحاً إلا في حالات يحددها وزير العمل. ومن خلال وضع هذه الشروط على عمل الأطفال نرى أنها تتفق مع ما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الطفل (الكسواني، 1979).

التقييم:

أهمية عملية التقييم:

يعتبر التقييم عملية ضرورية وهامة سواء أكانت متعلقة بالسياسات أو البرامج أو المشاريع وفي العادة يهدف التقييم إلى معرفة مدى تحقيق الأهداف. ولعملية التقييم مبررات كثيرة تجعل القيام به أمراً ضرورياً لأي سياسة اجتماعية أو مشروع لما له من دور كبير في معرفة مدى أنجاز المشروع أو الهدف المطلوب، والتعرف على نقاط القوة والضعف أثناء التنفيذ بالإضافة إلى دوره في تحسين الإشراف والمتابعة للعمل. ويمكن القول مما سبق أننا نقوم بعملية التقويم من أجل دراسة وتحليل الأتي:

- البرامج والأنشطة التي تقوم بها المنظمة من خلال مشروع معين.
- دراسة الموارد البشرية والموارد المالية والتي تستخدم كمدخلات للمشروع.
- دراسة المعلومات والبيانات والأرقام التي تهم هذا النشاط المراد تقييمه (حماد، 2010).

الهدف من التقييم:

للتقييم أهداف كثيرة تسعى إلى التحقق من انجاز الخطة الرئيسية التي وضع من أجلها المشروع والتعرف على أبرز المعوقات والصعوبات التي حالت دون تحقيق جزء منها وأسباب حدوثها والوقوف.

وقد حدد Bigman, 1961 مجموعة أهداف عامة للتقييم وهي كالأتي:

1. معرفة إذا كانت الأهداف التي تم وضعها مسبقا تم تحقيقها وان تم، كيف كان ذلك.
2. الوقوف على أسباب النجاح والفشل في المشروع.
3. اكتشاف العوامل والمبادئ التي أدت إلى نجاح البرنامج.
4. تحديد الأساليب الفنية التي تساهم في زيادة فعالية البرنامج.
5. وضع أسس لبحوث أخرى أو تحديد أسباب النجاح والقوة للأساليب البديلة.
6. إعادة تحديد الوسائل المستخدمة في تحقيق الأهداف بالإضافة إلى الأهداف الفرعية في ضوء النتائج (هلالات، 2010).

معايير التقييم:

يعتبر وجود المعايير أمراً مهماً وأساسياً في عملية التقييم حيث تساهم هذه المعايير من تحقيق السياسات للأهداف التي وضعت من أجلها، وقد يتفاوت اختيار المعيار وذلك حسب طبيعة التقييم وأهميته والهدف العام منه، ويمكن تقسيم المعايير إلى ما يلي:

1. معيار الارتباط:

يعرف معيار الارتباط على أنه درجه استمرار ملائمة مخرجات أو غايات المشروع على النحو الذي كان مخططاً له من السابق (jica, 2004). ويفحص هذا المعيار مدى ارتباط أو ملائمة النتائج مقارنة مع الاحتياجات والسياسات والأولويات التي تستهدفها السياسة (USAID, 1998).

2. معيار الكفاءة:

يعرف معيار الكفاءة على أنه مقياس لكيفية استخدام المدخلات كالموارد المالية والبشرية والتقنية بشكل أمثل للحصول على المخرجات المطلوبة (JICA, 2004). ويقيس كفاءة المشروع من خلال تقدير النتائج التي تحققت بالنسبة للنفقات والمواد المستخدمة في المشروع في فترة زمنية محددة (USAID, 1998).

3. معيار الفاعلية:

يقيس هذا المعيار مدى تحقيق النتائج المخطط لها من السابق من مخرجات وأهداف (PCM, 2004). ويركز معيار الفاعلية على ما إذا كان من المحتمل أن يسهم المشروع في النتائج

المحددة له والأثر المحدد (USAID, 1998) مما يعني ذلك أنه يقيس مدى القرب من تحقيق الأهداف وما هي العوامل التي قد تعرقل تحقيق الأهداف.

4. معيار الأثر:

يعرف معيار الأثر على أنه يبين التأثيرات الاجتماعية أو الاقتصادية أو البيئية أو مؤسسية أو ثقافية سواء أكانت ايجابية أو سلبية وعلى المدى الطويل بشكل مباشر أو غير مباشر (JICS, 2004) بالإضافة إلى قدرة هذا المعيار على قياس مدى امتداد وانتشار الفوائد التي تتلقاها الفئات المستهدفة (حماد، 2010).

5. معيار الاستدامة:

يعني معيار الاستدامة ديمومة نتائج المشروع بعد انتهائه، ويركز هذا المعيار على نوعين من الاستدامة. الأول الاستدامة المؤسساتية والتي تمثل استمرار المؤسسة بالمشاريع ودمجها ضمن هيكلتها، والثاني الاستدامة المالية والتي تبين قدرة الفئات المستهدفة على تحمل تكاليف الخدمات المقدمة بعد انتهاء التمويل (حماد، 2010).

صعوبة تقييم السياسات الاجتماعية:

على الرغم من أهمية تقييم السياسات إلا أن هذه العملية تواجه العديد من الصعوبات التي قد تعرقل عملها، ومن أهمها:

1. عدم وضوح الأهداف الخاصة للسياسات بالإضافة إلى صعوبة قياسها.
2. حدوث تعارض بين الأهداف التي تسعى السياسات إلى تحقيقها لأنها تمثل بالنهاية مطالب جهات متعددة.
3. الطبيعة الرمزية وغير القابلة للقياس لبعض أهداف السياسات.
4. عدم رغبة الجهات المسؤولة بتقييم السياسات لها، لأنها ترى في ذلك محاولة للحد من نفوذها أو تقليص الموارد المخصصة لها.
5. عدم رغبة المؤسسات الحكومية بتقييم أوضاعها، وخاصة إذا كانت هذه المؤسسات تتمتع بامتيازات لا تتمتع بها غيرها.
6. توفير التكاليف المادية التي تحتاجها عملية التقييم، وتخصيصها للأنفاق على مجالات أولى (القريوتي، 2006).

يمكن من خلال ما سبق تلخيص أهم ما تركز عليه عملية تقييم السياسات كالأتي:

1. من خلال عملية التقييم يتم تحديد كفاءة وفاعلية السياسات والتأكد من انجازها للأهداف التي وجدت من أجلها.
2. استخدام مبادئ البحث العلمي لتحديد كل من الآثار المباشرة وغير والمباشرة السلبية منها والايجابية.
3. يسعى تقييم السياسات إلى تحسين الأداء من خلال تعديل وتطوير السياسات (القريوتي، 2006).

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

ألطريقه والإجراءات

المنهج المستخدم، الأداة:

نظراً لان هذه الدراسة تسعى لفهم متعمق لموضوع تقييم السياسات الاجتماعية لعمالة الأطفال في الأردن من ناحية تصميم واليات تطبيق السياسات الوطنية ومدى تكامليتها في تقديم الخدمات والتنسيق ما بين المؤسسات الحكومية العاملة، فان المنهج الذي سيتم استخدامه هو المنهج الكيفي للحصول على البيانات اللازمة باستخدام عدة وسائل لجمع البيانات من وثائق ومقابلة الخبراء فيما يتعلق بعمالة الأطفال على مستوى الاستراتيجيات والسياسات المصاحبة والبرامج المطبقة.

وبالنظر إلى أن التوجهات العالمية الحديثة تولي المنهج الكيفي في الدراسات الاجتماعية أهمية قصوى على اعتبار أنه يمكن الباحث من فهم القضايا بتعمق والحصول على بيانات ومعلومات يصعب الحصول عليها من خلال مناهج أخرى. ونظرا لاستخدام المنهج الكيفي ستستخدم الباحثه أيضا المقابلة المتعمقة للحصول على البيانات والمعلومات اللازمة حول السياسات الاجتماعية المعنية بعمالة الأطفال والبرامج التي يتم من خلالها تنفيذ هذه السياسات وترجمتها على أرض الواقع . حيث تعد المقابلات النوعية أكثر من مجرد وسيلة للحصول على أجوبة على الأسئلة؛ (Holstein & Gubrium, 1997) (Byrne, Holstein & Gubrium, 1997 ,2004). وهو أسلوب يساعد التفاعل مع المعرفة المولدة عن العالم الاجتماعي للسياسات الخاصة بطفولة الأطفال في المجتمع الأردني.

ويشار إلى أن إجراء مقابلات تخلق حقائق موضوعية حول العالم الاجتماعي؛ إضافة إلى قوتها كوسيلة من وسائل جمع البيانات تساعد الباحثين على فهم الخبرات الفردية والقدرة على استكشاف الحقائق الاجتماعية للآخرين (Miller & Glassner, 1997). ان استخدام المقابلات النوعية يساعد المبحوثين على شرح تجاربهم ومعرفة الاستراتيجيات والسياسات الأردنية الحالية لتحقيق الأهداف المرجوة في مجال حماية الطفولة من العمل. (Byrne, 2004) وفي المقابل فإن الأساليب الكمية لا توفر مثل هذا العمق في فهم طبيعة السياسات والتشريعات الأردنية من أجل حماية الطفولة من العمل في المجتمع الأردني المعاصر.

مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من الخبراء والعاملين وراسمي السياسات في مجال عمالة الأطفال في الأردن. ونظرا لأن هذه الدراسة تسعى لتحقيق أهدافها في تكوين فهم أعمق لموضوع السياسات الاجتماعية المتعلقة بعمالة الأطفال في الأردن من حيث التصميم والتنفيذ، ولذلك فأنه يمكن النظر إلى مجتمع الدراسة على النحو التالي:

1- الخبراء وراسمو السياسات الاجتماعية في مجال عمالة الأطفال في الأردن، باعتبارهم الراسمين والمنفذين لسياسات الدولة في مجال عمالة الأطفال، حيث تم اختيار خمسة عشر من الخبراء المشهود لهم بالخبرة في مجال العمل الاجتماعي وتحديدا في مجال الطفولة ورسم السياسات.
2- العاملون في برامج عمالة الأطفال في الأردن باعتبارهم المنفذين للبرامج الوطنية والتي جاءت ترجمة لسياسات مكافحة عمالة الأطفال، حيث تم اختيار عشرة من العاملين في برامج عمالة الأطفال في الأردن من ذوي الخبرة الطويلة في العمل الميداني مع الأطفال العاملين.
3- المؤسسات المعنية بعمالة الأطفال في الأردن على مستوى رسم السياسات الاجتماعية وتنفيذها على أرض الواقع كبرامج، وقد تم اختيار المؤسسات التالية: (وزارة العمل، وزارة التنمية الاجتماعية، المجلس الوطني لشؤون الأسرة).
4- الوثائق والسجلات والتشريعات العامله في مجال عمالة الاطفال في الاردن.

مصادر البيانات:

حتى يتحقق الهدف لتقييم السياسات الاجتماعية لعمالة الأطفال في الأردن، فأن الدراسة تحتاج إلى المصادر التالية:

1. مقابلات متعمقة مع العديد من الخبراء والعاملين، وراسمي السياسات الاجتماعية لعمالة الأطفال في الأردن.
2. نماذج من المبادرات الوطنية والبرامج التي تتبناها وتنفذها المؤسسات المعنية بعمالة الأطفال وقد تم اختيار قسم مكافحة عمل الأطفال في وزارة العمل، بالإضافة إلى مركز الدعم الاجتماعي.
3. تحليل نماذج من الوثائق والتشريعات الخاصة بعمالة الأطفال في الأردن.

الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها

بعد العرض السابق لأبرز المواثيق الدولية التي صادق عليها الأردن، والمبادرات الوطنية من استراتيجيات وسياسات وبرامج للحد من ظاهرة عمالة الأطفال، إلا أن الإحصائيات تشير إلى تزايد نسبة أعداد الأطفال العاملين في الأردن، مما دعت الحاجة إلى ضرورة معرفة الأسباب التي أدت إلى الزيادة على الرغم من وجود الاستراتيجيات والسياسات التي تسعى لمكافحتها، من خلال تحليل الوثائق والسجلات والمقابلات مع مجموعة من الخبراء في هذا المجال وكذلك المقابلات التي أجريت مع العاملين في مجال مكافحة عمالة الأطفال، وذلك لغايات الإجابة على أسئلة الدراسة، وفيما يلي عرض ما توصلت إليه الدراسة على النحو التالي:

السؤال الأول: إلى أي مدى التزم الأردن بالتوقيع على المواثيق الدولية المتعلقة بعمالة الأطفال؟

تعتبر عمالة الأطفال من الظواهر الاجتماعية التي بدأت تأخذ أبعاداً خطيرة في وقتنا الحالي بسبب النتائج السلبية التي تنتج عنها. وهو الأمر الذي دعا المنظمات الدولية والدول للاهتمام بهذا الموضوع، وقد تزايد اهتمام المنظمات الدولية مع ازدياد هذه الظاهرة، كما وان اهتمام الأردن قد تزايد من استفحال هذه الظاهرة في الأردن، فقد أولت اهتماما خاصاً بشؤون الطفل وحمايته من الخطر والعناية به. وقد كانت حقوق الطفل محل اهتمام الأردن منذ تأسيس المملكة فبادر في حينها للانضمام إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 والذي يعد وثيقة حقوقية تبنتها الأمم المتحدة في العاشر من ديسمبر 1948، حيث تألف الإعلان من ثلاثين مادة تحدثت معظمها عن متطلبات الحياة الأساسية لكل إنسان ولم تنص بشكل صريح عن حقوق الطفل.

جاء بعده الإعلان العالمي لحقوق الطفل عام 1959، حيث جاء هذا الإعلان لتحديد حقوق الطفل التي تمكنه من العيش بحياة سعيدة وقد تضمنت 10 مواد اهتمت بحقوق الطفل الأساسية من إعطاءه أسم وحمايته من الاستغلال وغيرها مما يؤثر على حياة الأطفال، وتحدثت المادة التاسعة من الإعلان عن ضرورة حماية الأطفال من كل أشكال القسوة والاستغلال وأنه لا يجوز استخدام الأطفال قبل بلوغهم سن الرشد، بالإضافة إلى الحظر في جميع الأحوال بإجبار الطفل على العمل أو تركه يعمل في أي عمل يؤذي صحته أو تعليمه أو قد يعرقل نموه العقلي أو الجسدي.

وبالتزامن مع هذه الفترة التزم الأردن في تعاونه مع منظمة العمل الدولية بالتوقيع على الاتفاقيات التي تصدر منها وعددها (138) مادة والتي تحتوي على الكثير مما يخص تنظيم عمل الأطفال مثل تحديد الحد الأدنى لسن الاستخدام والتزام الدول الإطراف بوضع سياسة وطنية للقضاء على عمالة الأطفال، بالإضافة إلى تحديد الحد الأدنى للأعمال بشكل عام والحد الأدنى للأعمال الخطرة والخفيفة بشكل خاص.

وبعدها صادق الأردن على الاتفاقية رقم (1) لعام 1966 بشأن مستويات العمل حيث تضمنت هذه الاتفاقية (114) مادة تحدثت ثمانية منها عن عمالة الأطفال فيما يخص تحديد سن التشغيل على اختلاف الأعمال التي يعمل بها الأطفال بالإضافة إلى عدم تكليفهم بأي عمل أضافي وأجراء كشف طبي لهم قبل العمل. وفي عام 1977 صادق الأردن على الاتفاقية رقم (7) بشأن السلامة الصحية والمهنية حيث تضمن هذه الاتفاقية موضوع عمالة الأطفال في المادة السادسة فيها حيث منعت عمل الجنسين في الأعمال الصناعية، وعدم تشغيلهم قبل بلوغهم الثامنة عشرة في الصناعات الخطرة.

ومن ثم كان بعدها ميثاق حقوق الطفل العربي عام 1984 الذي جاء حتى يوفر حماية ورعاية شاملة لكل الأطفال العرب منذ ولادته وحتى سن الخامسة عشر، وقد تضمن الميثاق (51) مادة كانت المادة (13) فيه تؤكد ضرورة تنظيم عمل الأطفال وعملهم في السن المناسب وعدم ممارسة الأعمال التي قد تؤثر على صحتهم وتعرضهم للمخاطر والضرر بمختلف أشكاله.

تلاها بعد ذلك توقيع الأردن على اتفاقية حقوق الطفل عام 1989 تلك الاتفاقية التي بدأ العمل بها في سبتمبر 1990 والتي تضمنت (54) مادة كانت المادة رقم (32) تنص على أنه على الدول المشاركة الاعتراف بحق الأطفال في حمايتهم من الاستغلال الاقتصادي ومن أي عمل قد يشكل خطرا على حياتهم. ومن ثم الاتفاقية العربية رقم 18 لعام 1996 بشأن عمل الأحداث حيث تضمنت هذه الاتفاقية (39) مادة تحدثت جميعها عن أحوال الأطفال العاملين وظروف العمل وعدد ساعات وسن الاستخدام الذي يسمح به من خلال ستة محاور رئيسية. وأخيرا كانت اتفاقية رقم 182 لسنة 1999 الصادرة عن منظمة العمل الدولية بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها، تضمن الاتفاقية (16) مادة شملت جميعها أسوأ أشكال عمالة الأطفال والإعمال التي تؤثر على نمو الأطفال وصحتهم البدنية والنفسية.

ومن الواضح مما سبق بأن الأردن قد التزم بالاتفاقيات الدولية وهذا ما يتفق مع الدستور الأردني الذي ينص على حقوق الإنسان والأسرة والطفل، ويمكن اعتبار هذا الالتزام هو الخطوة

الأولى التي تؤكد وجود إرادة سياسية لدى صانع القرار في الأردن بالتزامه بحقوق الطفل ومكافحة عمل الأطفال وتأمين حياة صحية للأطفال تضمن لهم مستقبل أمن. ومما لا شك فيه أن هذه الخطوة الأساسية لا يمكن لأي بلد الانطلاق دونها لأن الالتزام السياسي والإرادة السياسية هما الموجه الحقيقي لأي جهد، ويتفق ذلك مع التزام معظم دول العالم المتقدمة منها والنامية بهذه الاتفاقيات.

ومن الجدير ذكره أن تقريراً لمنظمة العمل الدولية عام (2014) لعمل الأطفال في القطاع غير المنظم أشارت إلى ان ظاهرة عمالة الأطفال في الأردن في ازدياد، وهذا ما أكده العديد من الخبراء في مجال عمالة الأطفال حيث أن تردي الأوضاع الاقتصادية في العالم بشكل عام والأردن خاصة ساهم بجزء كبير في دخول الأطفال إلى سوق العمل .وبحسب أخر الإحصائيات لدائرة الإحصاءات العامة بينت نتائج مسح عمل الأطفال عام 2007 إلى أن عدد الأطفال العاملين في الأردن ممن تقع أعمارهم بين (5-17) تقريبا (33190) طفل. إلا أنه وبالرغم من ان الأردن من أوائل الدول التي التزمت بالتوقيع على المواثيق والمعاهدات الدولية، لكن إلى أي مدى تم ترجمة هذا الالتزام عمليا على أرض الواقع من خلال السياسات والبرامج وهذا ما سيتم الإجابة عليه في السؤال التالي.

السؤال الثاني: إلى أي مدى يمكن اعتبار الاستراتيجيات والسياسات المقررة في الأردن كافية للتعامل مع عمالة الأطفال؟

ان الالتزام بالاتفاقيات الدولية خطوة في غاية الأهمية ولكن لا شك أن الاتفاقيات تحتاج إلى ترجمة على أرض الواقع لذلك إلى أي مدى يمكن اعتبار الاستراتيجيات والسياسات المقررة في الأردن كافية للتعامل مع عمالة الأطفال؟

ولذلك فقد سعت الباحثة للإجابة على هذا السؤال من خلال استعراض مضمون الاستراتيجيات والسياسات التي تتبنها الأردن في موضوع عمالة الأطفال والتقارير السنوية الصادرة عن بعض الجهات الحكومية العاملة في هذا المجال بالإضافة إلى رأي الخبراء في هذه الاستراتيجيات والية عملها وتطبيقها ورأي العاملين في المؤسسات الرسمية المعنية.

جدول 1. تطور اهتمام الأردن بالطفولة ومكافحة عمالة الأطفال بشكل خاص

نوع الوثيقة	الجهة المسؤولة	السنة
الدستور	الدولة الأردنية	1952 وتعديلاته
استراتيجية تنمية الطفولة المبكرة في الأردن	اليونيسف/المجلس الوطني لشؤون الأسرة	2000
الخطة الوطنية للطفولة	اليونيسف/المجلس الوطني لشؤون الأسرة/وزارة التخطيط	2004_2013
الإستراتيجية الوطنية للحد من عمل الأطفال	وزارة العمل	2006
الأطفال في الأردن: تحليل الوضع	اليونيسف/المجلس الوطني لشؤون الأسرة	2006-2007
الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال	المجلس الوطني لشؤون الأسرة	2011

يلخص الجدول السابق ابرز الخطط الوطنية والاستراتيجيات التي تعمل بها المؤسسات المعنية للحد من ظاهرة عمالة الأطفال، حيث جاء هذا الاهتمام على اعتبار عمالة الأطفال من أكثر المشكلات الاجتماعية التي تمس المجتمع الأردني وبناءه الاجتماعي والأسري، لما يسببه هذا العمل من آثار سلبية كثيرة على صحة الطفل ونموه العقلي والجسمي، مما يجعلها لا تزال محل اهتمام من الحكومات الأردنية المتعاقبة في سبيل مكافحتها، إلا أن محاربة مثل هذه الظاهرة يمثل تحد حقيقي في وقت تزداد فيه نسبة الفقر وظهور الكثير من المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها العالم والتي بدورها تؤثر على الأردن بانخفاض مستوى معيشة الفرد وارتفاع معدلات البطالة مما قد يدفع بعض الأسر إلى تشغيل أبنائها في سبيل توفير لقمة العيش متناسية الضرر الذي قد يقع على أبنائها نتيجة ذلك العمل.

وجاءت ترجمة اهتمام راسموا السياسات والمشرعين في الأردن في مرحلة الطفولة بشكل عام وبمكافحة عمل الأطفال خاصة من خلال وضع العديد من الاستراتيجيات والسياسات التي تضمن حقوق الطفل وتوفر له حياة صحية وآمنة، فجاءت استراتيجية تنمية الطفولة المبكرة عام 2000 حتى تشكل إطار عمل وجزءا من مرجعية للجهود المبذولة لفئة الطفولة المبكرة

والمؤسسات والجهات العاملة مع هذه الفئة. بالإضافة إلى علاج القضايا أو المشكلات التي تختص بمرحلة الطفولة المبكرة حيث شملت الفترة الممتدة من الحمل إلى دون سن التاسعة.

وتناولت الإستراتيجية أربعة عشر محوراً رئيسياً ذات علاقة بمرحلة الطفولة المبكرة، ومن خلال هذه الإستراتيجية وضعت لكل محور من المحاور أهدافه والسياسات المختلفة والكفيلة بتطبيقها على أرض الواقع. وسعت إلى مجموعة من الأهداف العامة مثل تحقيق التنمية الشاملة للأطفال وتحديد احتياجاتهم في الكثير من المجالات الحياتية التي يعيشونها بالإضافة إلى سعيها لرسم أطار عام للسياسات ذات العلاقة بتنمية الطفولة المبكرة وتنظيم جهود المؤسسات العاملة مع مرحلة الطفولة المبكرة، وبذلك تكون قد شكلت إطارا عاماً يضم كافة الجوانب التي تهتم بمرحلة الطفولة.

تبعها بعد ذلك الخطة الوطنية الأردنية للطفولة للأعوام (2004-2013)، حيث انطلقت هذه الخطة من مرتكزات أساسية أهمها التزام الأردن بالمواثيق الدولية التي تعنى بموضوع الطفولة بشكل عام بالإضافة إلى المحافظة على المكتسبات التي وصل إليها الأردن وتنميتها في مجال الطفولة. وكان من أهم أهدافها تفعيل التعاون والشراكة بين القطاعات الرسمية والمنظمات الأهلية. وفيما يخص موضوع عمالة الأطفال تحدث المحور الثالث (الحماية للأطفال في الظروف الصعبة) عن عمل الأطفال وأضراره على حياتهم، وفشل القوانين والتشريعات في حماية الأطفال العاملين في القطاع غير الرسمي (مثل قطاع الزراعة، وخدمة المنازل، والأعمال العائلية) حيث أشارت الخطة وقت إعلانها أن (5.5%) من الأطفال من فئة العمرية (10-14) سنة كانوا يعملون في عام 2003. بالإضافة إلى طرح الخطة فكرة الحد من أسوء أشكال عمل الأطفال في الأردن مع نهاية عام 2013 والحد من عمل الأطفال بشكل عام دون سن السادسة عشرة وذلك من خلال العديد من الإجراءات التالية:

- ضرورة تطوير الآليات التي تتبنى تنفيذ التشريعات بما يضمن فعالية النصوص القانونية في تحقيق حماية أفضل للطفل من العمل وأضراره.
- ضرورة إعادة تأهيل ودمج الأطفال العاملين وحصولهم على تعليم مجاني أو تأهيل مهني.
- تعزيز فهم موضوع عمل الأطفال وانتشاره وتوزيعه الجغرافي وأسبابه ونتائجه.
- توفير العديد من البدائل لرفع مستوى دخل أسر الأطفال العاملين.
- تطوير التشريعات المحلية للحد من عمل الأطفال.

واستمر اهتمام الحكومة في موضوع عمالة الأطفال ففي عام 2006 أصدرت وزارة العمل بالتنسيق مع 35 مؤسسة حكومية وغير حكومية استراتيجية خاصة لعمالة الأطفال بعنوان الإستراتيجية الوطنية للحد من عمل الأطفال حيث جاءت هذه الإستراتيجية من أجل رسم السياسات التي تهتم بالحد من التحاق الأطفال بسوق العمل وكيفية تطبيق هذه السياسات على أرض الواقع. وجاء فيها مفهوم عمالة الأطفال وأسبابها والعوامل المؤدية إليها. وأشارت إلى وضع الأطفال العاملين في الأردن والتوزيع الجغرافي لهم، بالإضافة إلى السياسات وبرامج التدخل والإلية التي يتم من خلالها تنفيذ السياسات.

وفي نفس العام صدر تقرير الأطفال في الأردن: تحليل الوضع 2007/2006 حيث ساهم هذا التقرير في تحليل أوضاع الطفل الأردني العامل من حيث توزيعهم على العديد من الفئات بالإضافة إلى معرفة طبيعة الأنشطة التي يعملون بها والعديد من الآثار الصحية والدراسية الناتجة عن استخدام الأطفال. وأشار هذا التقرير في نتائجه إلى أن عدد الأطفال العاملين ممن تتراوح أعمارهم بين (5-17) بحوالي 33190 طفلا. وكان أخيرا الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال 2011 حيث يعتبر هذا الإطار بمثابة وثيقة وطنية مرجعية تحدد طبيعة عمل الأطفال في الأردن والجهات المختصة والمسؤولة عن موضوع عمالة الأطفال والخدمات التي تقدمها للأطفال العاملين وأسرهم.

وبالرغم من هذه النصوص والاستراتيجيات الوطنية إلا أن الواقع العملي يؤكد تزايد هذه الظاهرة مع مرور السنوات مما يقتضي البحث عن الأسباب التي أدت إلى زيادة ظاهرة عمالة الأطفال وذلك من خلال تقييم هذه النصوص للوقوف على الثغرات في تصميم أو تنفيذ هذه السياسات والاستراتيجيات والسعي لإيجاد حلول جذرية لها.

أن التصدي لظاهرة عمل الأطفال يتطلب التصدي لمشكلة الفقر وتردي الأوضاع الاقتصادية التي تواجه الأطفال العاملون وأسرهم وهذا ما تشير إليه الكثير من المنظمات الدولية مثل منظمة العمل الدولية حيث أكد الخبراء العاملين فيها إلى أهم الأسباب التي تساهم في القضاء على عمالة الأطفال وهو معالجة فقر أسرهم من خلال توفير بدائل اقتصادية لهم، وتفعيل سياسات مكافحة الفقر، وهذا ما أكدته العديد من الدراسات (المجلس الوطني لشؤون الأسرة، 2010) (وزارة العمل، مركز الدعم الاجتماعي،2010) (وزارة العمل، 2006) (المجلس الوطني لشؤون الأسرة، 2011) (منظمة العمل الدولية، 2014).

كما أشار العديد من الخبراء من خلال المقابلات إلى أنه لا يمكن القضاء على عمالة الأطفال إلا إذا تم معالجة الأسباب التي أدت إلى ظهورها ويعد الفقر احد أهم الأسباب التي قد تدفع بالأطفال إلى تسربهم من المدرسة والالتحاق بسوق العمل.

ومن ناحية أخرى يعتبر السن الأدنى لاستخدام الأطفال في الأردن هو من عمر (16) عاماً وهو العمر نفسه الذي ينهي فيه الطفل تعليمه الإلزامي، مما يشير ذلك إلى أن القوانين في الأردن تتوافق مع ما جاء في الاتفاقيات الدولية حيث لا يعيق العمل تعليم الأطفال الإلزامي إضافة إلى أن عمل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 16-18 عاماً يكون ضمن شروط معينة وأنظمة محددة كأن تقتصر ساعات عملهم على ست ساعات فقط ومنع تشغيلهم دون موافقة خطية من ذويهم. وفي أشارة من الخبراء أنه لا بد من متابعة وتفعيل القوانين الخاصة بالطفل العامل ولا يتم ذلك إلا من خلال إجراء تفتيش دوري ومستمر على كافة المنشآت التي تقوم باستخدام الأطفال للعمل.

وأشار الخبراء أنه وعلى الرغم من وجود الكثير من المواد القانونية والخطط الإستراتيجية التي تحمي الطفل من المخاطر التي قد يتعرض لها، والتي تمنعه من العيش بحياة أمنة إلا أن الواقع لا يزال متدهورا حيث أن الظروف التي يعيشها الطفل سواء كانت اجتماعية أو مادية لها علاقة قوية بمدى استغلاله في سن مبكر، مما يقودنا للحديث عن ضرورة تحقيق التكاملية في الخدمات التي تقدم للأطفال العاملين وأسرهم، ومن أهمها الخدمات التعليمية حيث توفر وزارة التربية والتعليم الكثير من الخيارات التعليمية للطلبة المتسربين من خلال توفير نوعين من الدراسة وهما: التعليم الرسمي وغير الرسمي سواء عن طريق المدارس أو برامج تعزيز ثقافة المتسربين والتعليم المنزلي.

تبذل وزارة التربية والتعليم جهوداً كبيراً للحد من ظاهرة التسرب المدرسي والتي من خلالها قد يتشجع الأطفال على الالتحاق بسوق العمل مبكرا، ولدى الاستفسار من الخبراء تبين أن هناك العديد من التحديات التي تعاني منها الوزارة مثل عدم وجود عقوبات رادعة لأولياء الأمور الذين لم يتقيدوا بإرسال أبنائهم إلى التعليم خلال مرحلة التعليم الإلزامي، بالإضافة إلى عدم استخدام الوزارة لآليات واضحة للتعامل مع قضايا المتسربين والإبلاغ عنهم.

تقتصر الإحصائيات الوطنية بشأن عمالة الأطفال بالأردن على المسح الذي قامت به دائرة الإحصاءات العامة ومنظمة العمل الدولية عام 2007، وكان المسح بعنوان "الأطفال العاملون في المملكة الأردنية الهاشمية". وتشير نتائج المسح إلى أن عدد الأطفال العاملين في

الأردن تقريبا 33190 طفل، وتتراوح أعمارهم ما بين (5-17) سنة. وبمعدل 38.6 ساعة في الأسبوع للذكور و22 ساعة للإناث (دائرة الإحصاءات العامة ومنظمة العمل الدولية، 2007).

واستجابة لسياسة الأردن في مكافحة عمالة الأطفال فقد تم أنشاء وحدة عمل الأطفال عام 1999 ضمن دائرة تفتيش العمل في وزارة العمل، وبموجب الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال يقوم مفتشو العمل في وزارة العمل بتحديد الأطفال العاملين، وبعدها يتم إدخال تفاصيل الطفل العامل في قاعدة البيانات الوطنية لعمل الأطفال والتي تم إنشائها بدعم من منظمة العمل الدولية والتي استضافتها وزارة العمل، إلا أنه يتم معالجة تفاصيل الحالات والاحتفاظ بها ورقيا ثم نقلها إلى قاعدة البيانات في وقت لاحق لأن هذه القاعدة ما زالت في المرحلة التجريبية وليست جاهزة للعمل.

ومن التحديات العملية التي تواجه السياسة الوطنية أنه وعلى الرغم من هدف الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال في تحسين وإدماج إجراءات السياسة وتقديم المساعدات مثل دعم الدخل، إلا أن هناك بعض الصعوبات التي تتعلق بتصميم وتنفيذ الإطار، وما يخص التصميم فأن عدد من يقدمون الخدمات قليل جداً مما يحد من مشاركة عدد أكبر من منظمات غير حكومية ومن المجتمع المحلي. أما ما يتعلق بتنفيذ الإطار الوطني يشير الخبراء إلى انعدام وجود التنسيق في إدارة القضايا بين الوزارات المعنية من جهة وضعف التنسيق بين الوزارات ومقدمي الخدمات للأطفال العاملين من جهة أخرى، بالإضافة إلى إشارة الخبراء والعاملين إلى محدودية قدرة هذه الوزارات على إدارة الإطار بشكل فعال، والعدد المحدود من مفتشي وزارة العمل المختصين بتحديد حالات عمل الأطفال.

وفي أشارة إلى مقابلة المعنيين في وزارة العمل تبين أن عدد مفتشي العمل 150 موظف ويعد هذا الرقم متواضع من أجل العمل الفعال، وأن القسم بحاجة إلى تعيين 100 موظف أيضا، حتى يشمل التفتيش كافة قطاعات العمل، و قلة عدد مفتشي العمل اللازمين لتحديد حالات عمل الأطفال مما يؤثر على متابعة الحالات بطريقة فعالة، وهذا ما أكدته العديد من الدراسات التي قامت بها وزارة العمل و مركز الدعم الاجتماعي عام 2010، والإستراتيجية الوطنية لوزارة العمل عام 2006. بالإضافة إلى محدودية قدرة الوزارات على متابعة الحالات بشكل فعال (عن تقرير العمالة 2014، مقابلة منظمة العمل الدولية، 2013/12/9).

أظهرت نتائج تقرير التقييم السريع لعمل الأطفال في القطاع غير المنظم لعام 2014 والذي أعدته منظمة العمل الدولية أن ظاهرة عمالة الأطفال في الأردن بازدياد، حيث شهدت ثلاث

محافظات من الأردن والتي تم إجراء العينة منها إلى وجود إعداد كبيرة من الأطفال العاملين في القطاع غير المنظم وبعدد ساعات طويلة ما بين 6-7 أيام في الأسبوع. وهذا ما أكده الخبراء والعاملون في المؤسسات المعنية بعمل الأطفال أن طبيعة العمل في القطاع غير المنظم يشكل هذا تحديا كبيراً في تنفيذ سياسات مكافحة عمل الأطفال. وما يشير إليه التقرير أيضا وجود نقاط ضعف في الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال مثل نقص منظمات المجتمع المدني وغيرها من الجهات الفاعلة في مجال عمل الأطفال (منظمة العمل الدولية، 2014).

ونستنتج مما سبق إلى أن سياسة مكافحة عمالة الأطفال متطابقة مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية إلا أنها غير متكاملة وغير متسقة مع السياسات الأخرى، كما أن هذه السياسات لا تستند إلى دراسات مستمرة ومتعمقة وشاملة لأهم أسبابها هذا من حيث التصميم. أما من حيث التنفيذ فأن هذه السياسات ينقصها التنسيق ما بين الأقسام الحكومية ذات العلاقة ومن جهة أخرى ينقصها التنسيق ما بين الحكومة والبرامج المنفذة من قبل منظمات المجتمع المدني. بالإضافة إلى الغياب التام عن تقييم السياسات والبرامج العاملة في مجال عمالة الأطفال.

ان واقع عمل الأطفال في الأردن يزداد سوءاً والظاهرة في تنامي مما يجعل من التدابير والأحكام المتعلقة بعمالة الأطفال عاجزة عن الحد من مخاطر هذه الظاهرة، لذا لا بد من إصلاح القوانين السارية أو صياغة قوانين جديدة تكون أكثر ردعاً. حيث لا تزال هناك العديد من المشكلات التي تقف عائقاً في وجهة مكافحتها، وأن الوزارات المعنية بهذه الفئة لا تستطيع العمل وحدها بل هناك ضرورة إلى تنسيق الجهود بين منظمات المجتمع المدني في الأردن من أجل ابتكار سياسات وبرامج تضمن القضاء على عمل الأطفال وتكفل لهم حقوقهم، وهذا يوجه النظر إلى الدور الكبير الذي قد يلعبه الإعلان من خلال حملات توعوية عن مخاطر عمالة الأطفال على صحة الطفل ومستقبله، وهذا ما أشارت إليه تقارير المجلس الوطني لشؤون الأسرة في الأعوام 2000 و2011 و2012 وتحدثت عنه الإستراتيجية الوطنية للحد من عمل الأطفال عام 2006.

السؤال الثالث إلى أي مدى يمكن اعتبار البرامج في الأردن فعالة للتعامل مع عمالة الأطفال؟

لا يتم تنفيذ الخطط الوطنية والسياسات إلا من خلال برامج تطبق على أرض الواقع وتتعامل مع فئة الأطفال العاملين وأسرهم وأصحاب العمل وهناك العديد من المبادرات الوطنية في سعيها للحد من عمل الأطفال وللإجابة على هذا السؤال قامت الباحثة بدراسة مدى تحقيق أهداف احد أهم برامج عمالة الأطفال في الأردن.

ويعد الأردن من أكثر الدول التي أعطت فئة الأطفال اهتماماً ورعايةً كبيرةً، حيث تمثل هذه الفئة ثلثي سكان الأردن ولذلك سعت الحكومات المتعاقبة إلى أحداث تشريعات متطورة تسعى إلى تنمية وتطوير وتأهيل فئة الأطفال وخاصة العاملين منهم بصورة تنسجم مع حجم المشكلة والتحديات المحلية، فقد تم أنشاء قسم مكافحة عمل الأطفال التابع لوزارة العمل، حيث يعد هذا القسم أحد أهم المبادرات الوطنية للحد من ظاهرة عمل الأطفال، يسعى هذا القسم من خلال العديد من المهام والمسؤوليات الملقاة على عاتقه للحد من ظاهرة عمل الأطفال.

ومن خلال إجراء العديد من المقابلات مع العاملين في القسم أكدوا أن هذه المهام تعاني من العديد من العقبات التي تعيق عملهم، فأشار العاملون إلى أن مهمة القسم في وضع وتنفيذ برامج عمل وسياسات تسعى إلى الحد من عمل الأطفال تحتاج إلى وجود شراكات حقيقية مع العديد من الجهات الرسمية وغير الرسمية من اجل وضع برامج تسعى إلى تحقيق الهدف.

أما ما يخص المهمة الأساسية لقسم التفتيش في الوزارة فقد أشار العاملون فيه إلى أن الكشف المستمر على أصحاب العمل والقطاعات التي يتواجد فيها أطفال عاملين، أن أعداد المفتشين غير كافيه للعمل بكفاءة وفاعلية، ولا يمكن من خلال هذا العدد تغطية كافة قطاعات العمل وعلى مساحات جغرافية واسعة مما يسمح بوجود الكثير من التجاوزات على التشريعات والقوانين. أما ما يتعلق بشؤون التشريعات فأن الوزارة تعاني من ضعف في تفعيل بعض التشريعات والقوانين في سوق والعمل والتي يختص بشؤون عمل الأطفال.

ومن أكثر الأدوار أهمية للقسم هو نشر التوعية في كافة وسائل الإعلان حول مخاطر عمل الأطفال وضرره النفسي والجسمي على الأطفال. إلا أن هناك ضعفاً في الإعلانات والحملات التوعوية والاتصال المجتمعي في الوزارة مما قد يزيد من أسباب المشكلة وتطورها وذلك نتيجة عدم وجود مخصصات مالية كافية للحملات التوعوية في الوزارات. ومن ناحية أخرى وما يخص دور القسم في إعداد استراتيجيات وخطط لتأهيل الأطفال العاملين هناك فقد أشاروا الخبراء إلى ضعف القدرات التي تختص بشؤون إعداد استراتيجية مناسبة وعدم توفر البيانات اللازمة لها، حيث يعمل القسم على إعداد دراسات وأبحاث تفسر أسباب عمل الأطفال وتحديد حجمها إلا ان عدد هذه الدراسات غير كافي بالشكل المطلوب ولا تقيس حجم الظاهرة سنوياً وبشكل متصل، ولا تغطي كافة احتياجات ومشاكل الأطفال، بالإضافة إلى عدم وجود دراسات تقيمية لسياسات والبرامج العاملة في مجال عمالة الأطفال.

وفيما يتعلق بالمورد البشري في الوزارة أشار العاملون في القسم أن هناك ضعفاً بسبب عدم وجود الكوادر المؤهلة والمدربة حول كيفية التعامل مع الأطفال العاملين، إضافة إلى قلة أعداد المفتشين بالوزارة التي تسمح بالعمل بفاعلية وإجراء كشوفات دورية على المنشآت التي يعمل بها الأطفال.

من أهم المشاريع التي أقيمت لهذه الغاية هو مركز الدعم الاجتماعي والذي سيتم تناوله كنموذج لمحاولة الإجابة على سؤال الدراسة.

مركز الدعم الاجتماعي:

يعد مركز الدعم الاجتماعي أحد أهم المراكز العاملة مع فئة الأطفال العاملين وأسرهم، وهو أحد المراكز التابعة للصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، تم تأسيسه عام 2008 حيث جاء بهدف تقديم خدمات لامنهجية للأطفال العاملين والمتسربين من المدارس من خلال بيئة أمنة وصحية يتعرفوا عن طريقها على حقوقهم وواجباتهم. يعمل هذا المركز مع الأطفال العاملين والمتسربين والمعرضين لخطر التسرب بالإضافة إلى جليسات المنازل من عمر (7-18) سنة. حيث جاء هذا المركز استجابة للمبادرات الوطنية في سعيها للحد من عمل الأطفال.

يعمل المركز لتحقيق أهدافه من خلال العديد من البرامج التي تتفاعل مع الطفل بشكل مباشر مثل البرنامج التعليمي وبرنامج الإرشاد النفسي والاجتماعي، وتقديم خدمات متكاملة للأطفال من خلال إيجاد بدائل اقتصادية وخدمات اجتماعية ونفسية وقانونية هدفها خدمة الطفل وأسرته، بالإضافة إلى تقديم المركز العديد من الأنشطة الترفيهية واللامنهجية للأطفال تساعدهم على بناء قدراتهم وصقل ميولهم.

ما يميز هذا المركز عن غيره من باقي المراكز أنه مركز متخصص في مجال عمالة الأطفال ويقدم كافة خدماته وبرامجه مجانا، ويسعى لعلاج مشكلة عمالة الأطفال من خلال إعادة الأطفال العاملين إلى مقاعد الدراسة من خلال توفير حلقات تعليمية للأطفال المنقطعين عن الدراسة وإعطائهم شهادة تعادل الصف العاشر هي شهادة معتمدة لدى وزارة التربية والتعليم، بالإضافة إلى تحويل الأطفال العاملين إلى مراكز التدريب المهني حتى يتم تدريبهم على مهنة تتناسب مع ميولهم ورغباتهم في بيئة أمنة وصحية.

وعلى الرغم من الانجاز الكبير الذي يحققه المركز في تقديم مساعدات للأطفال العاملين وأسرهم وتصويب أوضاعهم، إلا أن هناك بعض من جوانب التقصير في تحقيق أهداف المركز وفيما يلي عرض لتقييم أهداف المركز ومدى تحقيقها لسنة 2014:

جدول 2. يوضح هدف المركز في سحب الأطفال العاملين من سوق العمل لعام 2014

أهداف المركز	الهدف الفرعي للمركز	المخرجات المتوقعة	مؤشرات الأداء	المخرجات الفعلية
سحب الأطفال العاملين من سوق العمل	إجراء مسح ميداني لاكتشاف الأطفال العاملين في سوق العمل وإجراء التقييم الأولى للحالات المكتشفة.	الوصول إلى (2200) طفل عامل/ متسرب من الذين يشملهم المسح الميداني.	عدد الأطفال الذين تم اكتشاف حالاتهم	2199 طفل
	إجراء الدراسة الأولية للمشكلات التي تواجه الأطفال تمهيدا لتقديم الخدمة اللازمة لهم.	إجراء (1450) دراسة أولية للحالات التي تم اكتشافها للأطفال	عدد الدراسات الأولية التي تمت على الأطفال.	1110 طفل
	توفير بدائل اقتصادية للأسرة	تشغيل 100 فرد من ذوي الأطفال العاملين	عدد ذوي الأطفال المشتغلين	248 من ذوي الأطفال العاملين
		تحويل 100 أسرة للمعونات المالية والعينية	عدد الأسر المحولة إلى المعونة المالية أو العينية	312 أسرة
		تقديم 100 خدمة متخصصة من خدمات صحية وقانونية لأسر الأطفال	عدد الخدمات التي قدمت إلى اسر الأطفال	198 خدمة لأسر الأطفال العاملين

يشير الجدول رقم (2) إلى دور المركز في سحب الأطفال العاملين من سوق العمل، حيث يسعى المركز من خلال أهدافه إلى الحد من ظاهرة عمالة الأطفال وكان الهدف الأول والأساسي للمركز والذي يعتمد عليه باقي أهداف المؤسسة هو سحب الأطفال العاملين من سوق العمل ويتضح من الجدول السابق أن المركز سعى إلى تحقيق هدفه من خلال تقسيمه إلى أهداف فرعية من خلال إجراء مسح ميداني لاكتشاف الأطفال العاملين في سوق العمل وعمل تقييم أولي لهم حيث استطاعوا الوصول إلى 2200 طفل عامل تقريبا وهذا الرقم ما كان يسعى إليه المركز لتحقيقه في عام 2014 من خلال مؤشر الأداء.

إضافة إلى هدف المركز في إجراء دراسات أولية للمشكلات التي تواجه الأطفال حتى يكون ذلك تمهيدا لاختيار الخدمات التي تلبي احتياجاتهم، حيث قام المركز بإجراء 1110 دراسة لأطفال عاملين من أصل 1450 دراسة متوقع لهم إجراءها مما يشير إلى وجود تقصير في هذا الجانب وبرر المركز من جانبه التقصير إلى عدم تعاون الأطفال في كثير من الحالات مما يسبب عدم قدرة الباحث على استكمال إجراءات الدراسة.

وبعد إجراء المسح الميداني والدراسات الأولية قام المركز بخطوة مهمة جدا في التخفيف من ظاهرة عمل الأطفال من خلال توفير بدائل اقتصادية للأسر حيث تفوق المركز في هذا الهدف من خلال تشغيل 248 من ذوي الأطفال العاملين وتحويل 312 أسرة للمعونات المالية والعينية بالإضافة إلى تقديم 198 خدمة متخصصة للأطفال وأسرهم. وهذه الأرقام تحقق إضعاف ما كان متوقع من المركز تحقيقه خلال سنة واحدة.

جدول 3. يوضح هدف المركز في حماية الأطفال العاملين أو المتسربين من الانخراط بسوق العمل مبكرا لعام 2014

أهداف المركز	الهدف الفرعي للمركز	المخرجات المتوقعة	مؤشرات الأداء	المخرجات الفعلية
منع وحماية الأطفال العاملين/ المتسربين ممن هم عرضة للانخراط في سوق العمل مبكرا	تقديم الخدمات التعليمية للأطفال المعرضين للالتحاق بسوق العمل بسن مبكر	تقديم خدمات التعليم غير النظامي ل (1000) طفل في صفوف المتسربين	عدد الأطفال الملتحين بالحلقات التعليمية الأولى والثانية والثالثة	758 طفل
	تقديم الخدمات التعليمية في مجال التعليم غير النظامي/الدراسة المنزلية	تمكين 50 طفل من استكمال دراستهم الأكاديمية منزليا	عدد الأطفال المستكملين دراستهم	25 طفل
	تقديم الخدمات التعليمية في مجال التعليم النظامي من خلال إعادة الأطفال إلى المدارس النظامية	إعادة 200 طفل للمدارس النظامية	عدد الأطفال المعادين للمدارس	279 طفل
	تقديم الخدمات التعليمية في مجال التعليم غير الرسمي	استهداف 200 طفل في الصفوف المستحدثة للتعليم غير الرسمي	عدد الأطفال الملتحقين في برنامج التعليم غير الرسمي	48 طفل

يشير الجدول رقم (3) إلى الهدف الثاني من أهداف مركز الدعم الاجتماعي من منع الأطفال العاملين أو المتسربين ممن عم عرضة للانخراط في سوق العمل مبكرا، والآليات التي اتبعها المركز من اجل تحقيقه وذلك عن طريق تقديم إجراءات وقائية متمثله بخدمات تعليمية للأطفال المعرضين للالتحاق بسوق العمل في سن مبكرة حيث سعى المركز في مؤشر الأداء له

للتقديم 1000 خدمة تعليمية للأطفال إلا انه لم يستطع الوصول إلا ل 758 طفلاً. إضافة إلى سعي المركز لتقديم خدمات تعليمية في المجال الغير نظامي ل50 طفلاً إلا ان المركز لم يستطيع تحقيق إلا النصف.

ومن جهة أخرى سعى المركز أيضا إلى إعادة الأطفال إلى المدارس النظامية فقد حقق في هذا الهدف إعادة 279 طفلاً وهذا الرقم أكثر مما كان متوقعاً. وقد سعى المركز إلى استهداف 200 طفل في الصفوف المستحدثة للتعليم غير الرسمي إلا انه لم يلتحق به سوى 48 طفلاً. وأشار العاملون في المركز إلى أسباب عدم تحقيق الأهداف المطلوبة بالشكل المطلوب إلى عدم انقطاع الدعم المادي عن المركز بسبب انتهاء المشاريع القائمة فيه والتابعة لمنظمات المجتمع المدني.

جدول 4. يوضح هدف المركز في تدريب وتأهيل الأطفال العاملين المعرضين للانخراط في سوق العمل مبكرا لعام 2014

أهداف المركز	الهدف الفرعي للمركز	المخرجات المتوقعة	مؤشرات الأداء	المخرجات الفعلية
تدريب وتأهيل الأطفال العاملين/ لمتسربين ممن هم عرضة للانخراط المبكر في سوق العمل	تقديم خدمات الإرشاد الفردي المتخصص للأطفال وحل المشكلات التي يواجهونها	عدد 200 طفل مستفيد من خدمات الإرشاد الفردي	عدد الأطفال المستفيدين من خدمات الإرشاد الفردي	604 طفل
	تنمية مهارات الأطفال الذاتية والجماعية وبناء شخصياتهم	تنفيذ 100 نشاط إرشاد وتدريب جماعي	عدد نشاطات الإرشاد الجماعي	195 نشاط
	تنفيذ سلسلة من النشاطات الهادفة في مجالات الرياضة والرسم والموسيقى	تنفيذ 150 نشاط	عدد الأنشطة المنفذة	167 نشاط
	تطوير مهارات الأطفال على كيفية الالتحاق الناجح بالتدريب المهني ومن ثم سوق العمل	عقد 10 جلسات إرشاد ل 500 مستفيد	عدد جلسات الإرشاد وعدد المستفيدين	10 جلسات و249 مستفيد

	استقبال الأطفال الجدد منذ لحظة تسجيلهم في المركز للوصول إلى تقديم الخدمة المناسبة والاندماج في المركز.	استقبال وتهيئة 1000 من الأطفال الجدد منذ لحظة تسجيلهم	عدد الأطفال المسجلين والمهيئين	402 طفل

يشير الجدول (4) إلى دور المركز في تدريب وتأهيل الأطفال العاملين أو المتسربين ممن هم عرضة للانخراط في سوق العمل مبكراً من خلال اتخاذ العديد من الإجراءات الوقائية مثل تقديم خدمات الإرشاد الفردي المتخصص للأطفال وحل المشكلات التي يواجهونها من خلال الوصول إلى 604 أطفال وتقديم الخدمات لهم. إضافة إلى تنفيذ المركز 195 نشاط إرشادي وتدريب جماعي بهدف تنمية مهارات الأطفال الذاتية وبناء شخصياتهم و167 نشاط في المجالات الترفيهية من رسم وموسيقى ورياضة.

وفي مجال التدريب المهني سعى المركز إلى عقد عشر جلسات ل500 مستفيد إلا أن الإقبال عليهم لم يكن بالشكل المطلوب فتم عقد عشر جلسات ل249 طفل وذلك بهدف تطوير مهارات الأطفال على كيفية الالتحاق الناجح بالتدريب المهني ومن ثم سوق العمل. وسعى المركز أيضا إلى استقبال وتهيئة 1000 طفل من الأطفال العاملين أو المتسربين إلى المركز من اجل تقديم الخدمات المناسبة لهم إلا انه لم يتم في عام 2014 إلا استقبال 402 طفل في المركز، وعزز العاملين في المركز ذلك نتيجة ضعف الإعلان عن خدمات المركز والبرامج التي يقدمها للمجتمع المحلي بسبب محدودية موارد المركز.

جدول 5. هدف المركز في التوعية العامة والمتخصصة في مجال عمالة الأطفال لعام 2014

أهداف المركز	الهدف الفرعي للمركز	المخرجات المتوقعة	مؤشرات الأداء	المخرجات الفعلية
التوعية العامة والتوعية المتخصصة في مجال الحد من عمل الأطفال	تشكيل لجان محلية للحماية من عمل الأطفال داخل المجتمعات المحلية	تسجيل 6 لجان محلية و18 اجتماع لجنة حماية	عدد اللجان المشكلة عدد محاضر الاجتماعات	6 لجان 6 اجتماعات
	تفعيل دور القطاع الخاص والأهلي لمكافحة عمل الأطفال	توقيع 3 اتفاقيات مع القطاع الخاص	عدد الاتفاقيات الموقعة	اتفاقية واحدة
	تفعيل دور وسائل الإعلام في الجهود الوطنية لمكافحة عمل الأطفال	المشاركة في الفعاليات الإعلامية المتخصصة	عدد المقابلات التلفزيونية/ الإذاعة/الحملات الإعلانية	10 فعاليات
		تشكيل لجنة إعلامية من الجهات المتخصصة وذات العلاقة لإعداد إعلامية وتنفيذها	اللجنة الإعلامية تم تشكيلها الخطة الإعلامية تم إعدادها وتنفيذها	لم يتم تشكيل أي لجنة

يشير الجدول رقم (5) إلى دور المركز وإيمانه بأهمية الدور الوقائي للحد من عمل الأطفال، حيث سعى المركز إلى التوعية العامة والتوعية المتخصصة في مجال الحد من عمل الأطفال من خلال العديد من الإجراءات تتضمن تشكيل 6 لجان محلية و18 اجتماعاً لجنة حماية من عمل الأطفال داخل المجتمعات المحلية إلا أن لم تشكيل سوى 6 اجتماعات للجان الحماية.

وفي مجال تفعيل دور القطاع الخاص والأهلي لمكافحة عمل الأطفال حيث سعى المركز إلى توقيع ثلاث اتفاقيات إلى انه لم يوقع سوى اتفاقية واحده وذلك لعدم تعاون الجهات المعنية بالشكل الكافي وضعف التنسيق. وكان أخيرا أهمية تفعيل دور وسائل الإعلام في الجهود الوطنية

لمكافحة عمل الأطفال وذلك من خلال المشاركة في الفعاليات الإعلامية المتخصصة من مقابلات تلفزيونية وإعلانات إلا أنه لم يستطع المركز من تشكيل لجنة إعلامية لإعداد خطة إعلامية فاعلة وتنفيذها.

ومن خلال العرض السابق لأبرز أهداف مركز الدعم الاجتماعي كنموذج عن البرامج العاملة في مجال عمالة الأطفال تبين لدى الباحثة وجود بعض جوانب الضعف في أداء المركز من خلال عدم قدرته إلى تحقيق أهداف بالشكل المطلوب بسبب العديد من الصعوبات التي تواجه المركز من عدم وجود تنسيق ما بين المؤسسات المعنية من اجل تكاتف الجهود في سبيل تقدم خدمات متكاملة للأطفال العاملين وأسرهم، إضافة إلى اعتماد المركز في برامجه على دعم خارجي من مؤسسات المجتمع المدني مما يؤثر على ديمومة البرامج واستمرارها.

وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي يبذلها المركز في سبيل الحد من مكافحة عمل الأطفال وإعادة تأهيل الأطفال العاملين وإرجاعهم إلى مقاعد الدراسة، إلا أن المركز وحده لا يكفي وخصوصا أن خدمات المركز تشمل محافظتين فقط هما عمان والزرقاء، لذلك لابد من تصميم العديد من البرامج وعلى مساحات جغرافية واسعة تشمل جميع محافظات المملكة حتى يتم مكافحة عمل الأطفال وتقدم الخدمات على اختلاف أنواعها للأطفال العاملين وأسرهم.

ملخص النتائج:

على الرغم من وجود العديد من السياسات والاستراتيجيات المحلية والتي تسعى للحد من ظاهرة عمالة الأطفال إلا أن الدراسات تشير إلى تزايد نسبة الأطفال العاملين في الأردن، ومن خلال العرض السابق لنتائج الدراسة المتعلقة بالسياسات والاستراتيجيات العاملة في مجال عمالة الأطفال توصلت الباحثة إلى العديد من النتائج والتي تتلخص بالاتي:

***مجال السياسات والتشريعات:**

أولا: فيما يتعلق بالتصميم:

1. توصلت الدراسة إلى التزام الأردن بالتوقيع على المواثيق الدولية، لكن هذا الالتزام لم يتم ترجمته على أرض الواقع بالشكل الكافي من خلال السياسات والبرامج.
2. عدم تطوير التشريعات الأردنية أو تعديلها بالشكل المناسب للحد من عمل الأطفال بما ينسجم مع الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي وقع عليها، ومراعاة خصوصية المجتمع الأردني.
3. لم توفر السياسات في الأردن بدائل اقتصادية لأسر الأطفال العاملين بالشكل الكافي من أجل رفع مستوى دخل اسر الطفل العامل.

ثانيا: فيما يتعلق بالتطبيق:

1. ضعف الإعلام في تعزيز وعي المجتمع بمشكلة عمالة الأطفال ومدى أثارها السلبية على الأطفال ونموهم ومستقبلهم.
2. النقص في الموارد البشرية المدربة في المؤسسات المعنية بعمالة الأطفال للتعامل مع الأطفال العاملين وأسرهم بكفاءة وفاعلية.
3. قلة أعداد المفتشين في وزارة العمل مما يعيق متابعة الأطفال العاملين في سوق العمل بشكل اكبر بالإضافة ضعف تدريبهم.
4. عدم تفعيل التعاون والشراكات الحقيقية بين القطاعات الرسمية والأهلية للحد من ظاهرة عمل الأطفال.

ثالثا: وفيما يخص الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال توصلت الدراسة إلى العديد من الملاحظات والتي تتلخص بالاتي:

- عدم وجود نظام متابعة سليم للطفل العامل في الإطار الوطني بعد تنفيذ التدخل المهني.
- ضعف الجهات الحكومية العاملة في مجال تنفيذ الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال والتي تم تحديدها في الإطار نفسه -وزارة العمل، وزارة التربية والتعليم، وزارة التنمية الاجتماعية-.
- وجود بعض الصعوبات التي تتعلق بتصميم وتنفيذ الإطار الوطني على أرض الواقع.
- ضعف الرقابة على أصحاب العمل بسبب عدم وجود عدد كاف من مفتشي وزارة العمل.

البرامج:

1. تبين من الدراسة عدم وجود برامج شاملة تقدم خدمات متكاملة للأطفال العاملين الذين يعانون من ظروف اجتماعية ومالية صعبة.
2. قلة إعداد البرامج الحكومية العاملة في مجال عمالة الأطفال على اختلاف أنواعها.
3. ضعف تنفيذ البرامج القائمة حاليا والمتعلقة بالحد من عمل الأطفال بشكل فعال.
4. عدم تحقيق التكامل في الخدمات الاجتماعية المقدمة للأطفال العاملين وأسرهم من خدمات صحية وثقافية وتعليمية وبيئة.
5. ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في تقديم برامج تساهم في الحد من ظاهرة عمل الأطفال.

الدراسات والإحصاءات:

1. عدم وجود قاعدة بيانات وطنية تختص بعمل الأطفال حتى يتم مساعدتهم، وتطبيق منهجية علمية لجمع البيانات الإحصائية وتحديثها وتطويرها بشكل دوري.
2. عدم وجود إحصاءات حديثه لعدد الأطفال العامين في الأردن مما يعيق التوجه الصحيح في الحد من الظاهرة.
3. قلة الدراسات والأبحاث التقيمية لفعالية القوانين والسياسات الموجودة للحد من عمل الأطفال.
4. ضعف الدراسات وقلتها مما يعني أن الاستراتيجيات والسياسات لا تبنى على دراسات توضح الأسباب والاتجاه لمكافحة عمالة الأطفال.

التوصيات:

1. أجراء تحديث للتشريعات والسياسات العاملة في مجال عمالة الأطفال وذلك لسعي للحد من هذه الظاهرة.
2. تفعيل البرامج التنفيذية في مجال عمالة الأطفال. وتوفير برامج متكاملة للأطفال العاملين وأسرهم.
3. توفير بدائل اقتصادية لأسر الأطفال العاملين ورفع مستوى دخلهم.
4. تزويد المؤسسات العاملة بمجال عمالة الأطفال بالموظفين المؤهلين والمدربين للتعامل مع الأطفال العاملين وأسرهم.
5. تفعيل التعاون والتنسيق بين الوزارات والقطاعات الأهلية في مجال الحد من عمالة الأطفال.
6. إجراء العديد من الدراسات التقيمية في مجال عمالة الأطفال للوقوف على الأسباب التي أدت لعمل الأطفال.
7. ضرورة إجراء مسح شامل للأطفال العاملين في الأردن من اجل الحصول على أرقام دقيقة عن هذه الظاهرة.
8. الحاجة إلى تطوير قاعدة البيانات الوطنية حتى يتم استخدامها في البرامج والخدمات المقدمة للأطفال، وتطبيق منهجية علمية لجمع البيانات الإحصائية وتحديثها وتطويرها بشكل دوري.
9. تفعيل دور الإعلام في الحد من ظاهرة عمالة الأطفال من خلال عمل حملات توعوية للآثار السلبية التي تنتج من عمل الأطفال.

المراجــــع

المراجع العربية:

أبو حديبة، عبد الوهاب (1982). **استغلال عمل الأطفال.** نيويورك،الأمم المتحدة.

أبو حوسة، موسى (2002). ظاهرة عمالة الأطفال في مدينة عمان، دراسة ميدانية لعينة من الأطفال العاملين في مدينة عمان. **مجلة دراسات،** الجامعة الأردنية، 29 (3)، ص 641-657.

أشتى، سوسن (1995). **دراسة لتقصي وتصنيف الأسباب الدافعة إلى تسرب الطلبة من المرحلة الإلزامية في مديرية التربية والتعليم لضواحي عمان للعام الدراسي 1993/1992.** رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الأردنية، عمان: الأردن.

الجوخدار، حسن (1992). **قانون الأحداث للجانحين.** عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

الحايك، زين (1997). ظاهرة عمالة الأطفال في المجتمع الأردني. **مجلة العمل،** 20 (77-79)، 26-36.

الحريري، محمد (2001). عمالة الأطفال في الوطن العربي. **مجلة الطفولة العربية،** المجلد2، العدد 7، ص 55- 73.

حماد، رشاد (2010). **تقييم المشاريع في المنظمات غير الحكومية بقطاع غزة.**رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة.

حمزة، جمال (1996)، عمالة الأطفال "رؤية نفسية". **مجلة علم النفس،** المجلد 11، العدد 40-42، ص150-157.

الخصاونه، يسرى (2005). **رعاية الطفل الاجتماعية وحقوقه التربوية في التشريعات الأردنية ومدى تطبيقها في المجتمع.**

الخطيب، جهاد، الخطيب، عبدالله (1980). **حقوق الطفل في التشريع الأردني "تحليل للبعدين النفسي والاجتماعي".** مركز البحوث والدراسات الاجتماعية الاتحاد العام للجمعيات الخيرية، عمان: الأردن

دبدوب، نهاية (2001). **عمالة الأطفال في الأردن**. ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر "نحو بيئة خالية من العنف للأطفال العرب"، عمان: الأردن.

درويش، هيفاء (2001). **عمال الأطفال وعلاقتها بنمائهم وتنشئتهم الاجتماعية دراسة على عينة من الأطفال وأترابهم من طلبة المدارس في محافظة الزرقاء**. رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الأردنية، عمان: الأردن.

ديبو، أمل (1999). **عمالة الأطفال في بعض دول المنطقة العربية**. بيروت: مكتب العمل الدولي.

رمزي، ناهد (1998). **ظاهرة عمالة الأطفال في الدول العربية نحو استراتيجية عربية لمواجهة الظاهرة**، المجلس العربي للطفولة والتنمية. المجلد 1.

رمزي، ناهد وعادل عازر (1990). عمالة الأطفال في مصر. **المجلة الاجتماعية القومية**، المجلد 27، العدد 3، ص 17-40.

السرحان، أنور (2006). **عمالة الأطفال: عمل قسري وإساءات بدنية وجنسية**. الغد (صحيفة يومية)، 522، الجزء ج، ص8.

السعيدي، سلامة (1989). **ورقة عمل مقدمة في التنظيمات الأهلية العربية** في مؤتمر القاهرة 31 أكتوبر إلى 3 نوفمبر 1989.

سليمان، خالد ومرقة، سوسن (2002). أضواء على ظاهرة عمالة الأطفال. **مجلة عالم الفكر**، 30 (3)، 125-144.

الشريف، منال (2001). **العنف ضد الأطفال العرب نحو بيئة خالية من العنف**. عمان: مركز الأفق للدراسات والأبحاث.

شومان، محمد (1986). ندوة عمالة الأطفال في مصر. **المجلة الاجتماعية القومية**، مجلد 23، ص 89-90.

شيخ سروجية، أنس (2005). 20% من الأسر في اربد تعتمد على عمالة الأطفال. استرجعت 6 حزيران (2005) الساعة 11:58 **من www.amanjordan.jo/news/wmview.php:**

عبد الجواد، ثريا (1999). الأوضاع المتغيرة لظاهرة عمالة أطفال الشوارع في التسعينات. **مجلة الطفولة والتنمية.** العدد الصفري، ص 229-244.

عبد الحق، عاصم (2002). ظاهرة عمل الأطفال في البلدان العربية خلفية وأبعاد المشكلة. **ورقة عمل مقدمة لندوة ظاهرة تشغيل الأطفال في البلدان العربية بين اكراهات الواقع ورهانات العولمة،** منظمة العمل العربية، مكتب العمل العربي، 16-2002/4/18، الدار البيضاء، المغرب.

عبد العزيز، فهمي (1999). **ظاهرة تشغيل الأطفال في السياق الاقتصادي والثقافي.** دراسة أنثروبولوجية في مدينة اربد، رسالة ماجستير (غير منشورة). جامعة اليرموك، اربد، الاردن.

عبد العظيم، محمد (2002). وصف أوضاع العاملين في الصناعة دراسة ميدانية على منطقة الخشابة بمدينة المنيا. **مجلة الطفولة والتنمية**، العدد (6) المجلد 2، ص 59-88.

عبد الفتاح، أماني (2001). **عمالة الأطفال كظاهرة اجتماعية ريفية.** القاهرة: عالم الكتب.

عبدالله، أحمد (1986). **عمالة الأطفال في صناعة دباغة الجلود في القاهرة.** القاهرة: مركز جيل للدراسات الشبابية والاجتماعية.

عبود، جانيت (1997). **عمالة الأطفال في الأردن "دراسة وطنية".** هيئة العمل الوطني للطفولة، الأردن: عمان: ترجمة، العربية للأعلام.

علي، فاتن (1995). "عمل الأطفال في مرحلة الطفولة المتأخرة وعلاقته بالتوافق النفسي وتقدير الذات". **مجلة كلية التربية،** جامعة عين شمس، العدد 19، جزء 1، ص 257-291.

القبندي، سهام (2013). **السياسة الاجتماعية والممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية.** المنصورة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.

القريوتي، محمد (2006). **رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة.** عمان، دائرة المكتبة الوطنية.

قنديل، محمد وبدوي، رمضان (2004). **مهارات التواصل بين البيت والمدرسة.** عمان: دار الفكر، ط1.

الكسواني، سالم (1979). **حقوق الطفل في التشريع الأردني (دراسة قانونية تحليلية موجزة).** منشورات الاتحاد العالمي لتنظيم الوالدية،عمان، جمعية عمال المطابع التعاونية.

المجلس الوطني لشؤون الأسرة (2000). **استراتيجية تنمية الطفولة المبكرة في الأردن**. عمان، الأردن.

المجلس الوطني لشؤون الأسرة (2010). **دراسة الآثار المترتبة على عمل الأطفال في الأردن -الجسمية والاجتماعية والنفسية-**. عمان، الأردن.

المجلس الوطني لشؤون الأسرة (2011). **الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال**. عمان، الأردن.

المجلس الوطني لشؤون الأسرة (2011).**الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال.**

المجلس الوطني لشؤون الأسرة (2012). **عمل الأطفال في الزراعة في الأردن**. عمان، الأردن.

مرقة، سوسن (1998). **عمل الأطفال في المجتمع الأردني.** رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الأردنية ،عمان، الأردن.

مصري، محمود محمد (2012). **حقوق الطفل في المنطقة العربية الواقع والمأمول.** سوريه، دمشق، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع.

المطيري، لينا (2000). عمالة الأحداث في قانون العمل الأردني. **بحث مقدم لغايات التسجيل في سجل الأساتذة المحامين**، الأردن: عمان.

المعجم الوسيط الجزء الثاني. طبعة دار صادر، بيروت، 1984.

مقابلة، منظمة العمل الدولية بتاريخ 2013/12/9، عن تقرير التقييم السريع لعمل الأطفال في القطاع غير المنظم في المناطق الحضرية في ثلاث محافظات في الأردن (عمان، أربد والمفرق).

منظمة العمل الدولية (1983). **اتفاقيات وتوصيات العمل العربية**. إدارة مستويات العمل، مكتب العمل العربي.

منظمة العمل الدولية و دائرة الإحصاءات العامة (2007). الأطفال العاملون في المملكة الأردنية الهاشمية.

منظمة العمل الدولية ودائرة الإحصاءات العامة، (2014). تقرير التقييم السريع لعمل الأطفال في القطاع غير المنظم في المناطق الحضرية في ثلاث محافظات في الأردن (عمان، أربد والمفرق).

ناصر، مازن (1994). العمل في المنزل. **مجلة العمل**، العدد 67، ص 72-76.

نصر الدين، دعاء (2001). **المشكلات السلوكية لدى الأطفال العاملين "دراسة مقارنة".** رسالة ماجستير، جامعية عين شمس، القاهرة، مصر.

الهلالات، خليل (2003). **ظاهرة عمالة الأطفال في القطاع السياحي في مدينة البتراء.** رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

الهلالات، خليل (2010). **تقييم الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في مؤسسات رعاية الأحداث المنحرفين في المملكة الأردنية الهاشمية.** اطروحة دكتوراه غير منشوره، جامعة الفيوم، الفيوم،مصر.

وزارة العمل (2006). **الإستراتيجية الوطنية للحد من عمل الأطفال.** عمان: الأردن.

وزارة العمل ومركز الدعم الاجتماعي (2010). **دراسة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والصحية لعمل الأطفال في الأردن.** عمان، الأردن.

وهدان، نادرة (1996). عمالة الأطفال وانعكاساتها على الأسرة المصرية. **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط.** المجلد 4، العدد1، ص 176-201.

يونيسف (2006). **وضع الأطفال في العالم 2006.**

اليونيسف، (1994). **وضع الأطفال في العالم.** عمان: الأردن.

المراجع الأجنبية:

Aragao, A. (1997). **Working Children in the informal Sector in Managua Uppsala** University Sweden, DAI-C58/04, P. 1172.

Buchmann, C. (2000). **Family Structure, Parental Perceptions, and Child Labor in Kenya.** Social Forces 78 (4), p. 1349-1378.

Byrne, B. (2004). **Qualitative Interviewing. In Seale, C. (Ed).** Researching Society and Culture, 2nd Edition. London, Sage Publications.

Doiach N.S(1984).: **The Oxford English – Arabic Dictionary**, Oxford University Press, p. 398.

European Commission, PCM (2004). **"Project cycle".**

Evaluating, Department Office of Evaluation Planning Coordination.

Greenberger, E. (1983). **A Researcher in the Policy Arena**, The Case of Child Labor, American Psychologist, vol. 38 1, pp, 104-11,

Guidelines for Project Evaluation Practical Method for Project.

Hawamdeh, H. & Spencer, N. (2002). **Child Labor Work. Child;** Care, Health & Development, 28 (1). P. 47-49.

Holstein, A. and Gubrium, F. (1997). **Active Interviewing. In; Silverman, D. Ed.** Qualitative Research; Theory, Method and practice. London, Sage Publications.

International Labour Office (2002). **Eliminating the Worst Forms of Child Labour.** Practical Guide to IOL Convention NO. 182. P. 15-24, 149 p.

International Labour Organization (2004). **Child Labour**: A Text Book for University Students. Geneva. ILO.

Japan International Cooperation Agency JICA (2004).

Kurt, H, & David, M. (2005). Combating the Worst Forms of Child Labor in Bolivia. Human Right; **Journal of the Section of Individual Rights & Responsibilities,** Winter 2005, 44 (1), p 12-15.

management guidelines ", Aid Delivery Methods

Mendelievich, E. (1979). **Child Labour**, International Labour Review, 118, 5, 557-568.

Miller, J. and Glassner, B. (1997). **The Inside and Outside; Findings Realities in Interviews**. In; Silverman, D. Ed, Qualitative Research; Theory, Method and Practice. London, Sage Publication.

Murshed, M. (2001). Unraveling Child Labor and Labor Legislation. **Journal of International Affairs**. Fall 2001, 55 (1), p. 169.

Musvoto, E. (2007). **Child Labour in South Africa: A brief Overview**. Advocating for the Rights of Children World Wide Trust.

Shahin, A. & Abu Rumman, R. (2003). **Child Labour and Education in Jordan**. Ministry of Labour.

Thijs, G. (1997). **Child labor: Trends & Challenges in Asia**. (Geneva, ILO).

Unicef (1990). **The State of the Environment Children and the Environment**, United Nations.

USAID (1998). "**Managing for Results at USAID".** Presentation Prepared by Annette Binnendijk for the Workshop on Performance Management and Evaluation, New York.

EVALUATION OF CHILD LABOR SOCIAL POLICIES IN JORDAN

By

Haia Tarawneh

Supervisor

Dr.Mohamed Kahlid Al-Maani

ABSTRACT

This study aimed to evaluate the social policies of the child labor in Jordan through the study of the International Conventions that signed by Jordan, and the most important strategies, policies, and the national plans which are active in the field of child labor. In addition to that, this study aimed to assess the mechanism of applying these strategies through the programs that have been applied in reality.

In order to achieve this purpose, the qualitative approach was used to create a deeper understanding of social policies and national strategies in terms of design and mechanism of application and analysis of the most important documents of the institutions concerned with child labor in Jordan, represented by the Ministry of Labor, Ministry of Social Development, and the National Council for Family Affairs in addition to the weakness of access to the necessary information. Due to the use of this approach, the researcher has also used depth interview with a sample of experts in the field of child labor and the workers in the combat of child labor programs.

The study finding shave showed that there is a weakness in the design and implementation of the policies to combat child labor; a lack of coordination between ministries and institutions concerned in this field which, in turn, leads to a non-

integrated provision services for working children and their families, in addition to the deficit in the development of the legislation and policies, or amendment them in an appropriate manner to reduce of the child labor.

In conclusion, the study came out with a set of recommendations that will help decision-makers to identify the most important reasons that prevented combating child labor in Jordan, such as the need to develop and amend the currently existing legislation and policies appropriately to reduce of this phenomenon, and seek to promote cooperation and coordination between the ministries and institutions in reducing of child labor. Further to that, there is a need for many evaluative studies in the field of child labor in order to know the reasons that lead to increase the ratio of children working in Jordan.